سواسية

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان CIHRS

SAWASIAH

العدد الخامس — يوليو ١٩٩٥

الإسلام وحقوق الإنسان

الاسلام وحقوق الانسان قضية فكرية شائكة، مثلما هى قضية سياسية ساخنة، أصبحت موضوعا مفضلا لكثير من المؤتمرات والندوات الدولية... البعض يحاول أن يفهم...، البعض الآخر يحاول أن يوظف...، وفى كل الأحوال فإن المناقشة الحرة ليست مهمة يسيرة.

هناك دائما ضحية لمثل هذا النوع من المناقشات...، إما مبادئ حقوق الانسان، وذلك عبر تقديمها باعتبارها نبتا شيطانيا غريبا يحاول – عبثا – بعض المتغربين أن يستنبتوه فى تربة تنبذه...، واما الاسلام، عبر قراءته بطريقة تقدمه متناقضا مع الأركان الأساسية لحقوق الانسان، بطريقة لا حل لها سوى نسيان الأمر برمته وإهماله!

ولما كان مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان لاينتمى إلى أى من الفريقين، ويؤمن بعالمية مبادئ حقوق الانسان، مثلما يعتقد بإسهام كل الثقافات الكبرى فى العالم – بما فى ذلك الثقافة العربية والاسلامية – فى رفدها بالقيم الأخلاقية والأفكار القانونية، وذلك من خلال تفاعل الحضارات عبر الزمان والمكان...، بل يضع مهمة اشتقاق مبادئ حقوق الانسان من الثقافة العربية فى صدارة جدول أعماله،... فمن ثم كان من الطبيعى أن تجد هذه القضية مكانها فى الأمسيات الثقافية للمركز وأوراقه البحثية ومحاضراته ودوراته التعليمية، وأن ينعكس كل ذلك فى «سواسية».. إنه ليس عددا خاصا عن «الاسلام وحقوق الانسان» بقدر ما هو عن الأنشطة وثيقة الصلة التى قام بها المركز أو دعى إليها.

فى هذا العدد سيجد القارئ ألوانا من المعالجة لتجليات هذه القضية فى الاجتهادات الفقهية، وفى الصراع السياسى الميدانى حولها الذى تتزعمه حركات سياسية تتبنى ايديولوجية الإسلام السياسى (الجزائر، مصر، اليمن)، وفى التطبيق من موقع الحكم (السودان)، وتناولا لما ينجم عن ذلك من أسئلة واشكاليات سياسية واجتماعية وثقافية مثيرة لجدل واسع النطاق، بحيث أن رجل الشارع لم يعد بعيدا عنه.

المحـــرر

داخـــل العـــدد

– الاسلام وحقوق الإنسان... قضايا خلافية . ..... ص ٣
– تجديد فكر الإسلام السياسى . ..... ص ٦
– ٤ سيناريوهات لمستقبل الجزائر . ..... ص ١٥
– سيناريوهان يتنازعان اليمن : الصومالى أم السودانى؟ ..... ص ٢٠

محور خاص: السودان : الإسلام السياسى «ليس حلا»

- حالة خاصة من النظم الشمولية . ..... ص ١٠
- مصادر استمرارية نظام الحكم ص١٣
- الرد الأصولى على التنوع العرقى والثقافى ص١٣
- .... وحقوق الطفل أيضا ص١٤

سواسية
SAWASIAH
يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
CIHRS
هيئة علمية مستقلة

العنوان :
٩ شارع رستم – جاردن سيتى – الدور السابع – شقة ٣٥ – القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الامناء
د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. احمد عثمان (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبدالهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبدالمنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبوحمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

خبر وتعليق

المهاجر
بين التحكيم والمحاكمة

إن صدور احكام متوالية بعرض أو بوقف عرض فيلم «المهاجر» ليوسف شاهين ومصادرة نسخه أمر جدير بالاهتمام؛ فرغم اعتراض المفكرين والقانين على مبدأ الرقابة عموما، واعتبارهم إياها انتهاكا لحرية التعبير، إلا أن واقعة فيلم المهاجر تتجاوز بنظر البعض المنع الرقابى المدنى إلى تدخل المؤسسة الدينية فى صميم عمل المؤسسات المدنية وإضفاء طابع القداسة على عملية منع فيلم روائى.

قدم سيناريو فيلم «المهاجر» إلى حمدى سرور مدير عام الرقابة المصرية، فلم يجد فيه مايستحق استشارة الأزهر، باعتبر أنه لايوجد بين الأنبياء من يدعى «رام»، وهو اسم بطل الفيلم، الذى يستوحى القصة التوراتية بقدر مايستوحى السيرة الذاتية للمخرج نفسه دون أن يطابق أيهما، فهو بعيد عن الحقيقة الدينية رغم هذا الاستيحاء بعده عن الحقيقة التاريخية رغم أن أحداثه تدور فى مصر القديمة، وذلك لأننا أمام فيلم روائى وليس فيلما دينيا ولاتاريخيا.

ولما كانت الأديان غير مطروحة أصلا فى السيناريو، لم تر الرقابة المدنية ضرورة لاستشارة الأزهر بشأنه كدأبها مع الأفلام التى تسرد وقائع دينية، لضمان عدم تصوير المشاهد بطريقة مغلوطة، مثلما يستشير الفنان المختصين فى أى من مجالات العلم ليضمن تصويرا سليما لممارسات هذا المجال على الشاشة.

يبقى أن الرقابة المدنية – رغم رفضنا لها – يمكن مراجعتها ومناقشتها فى قراراتها بمعايير الفن التى تختلف عن معايير التاريخ كما قال ارسطو، ويظل السجال فيها بمعايير البشر، وينتهى الأمر فى أسوأ الظروف بحكم مدنى لأصحاب المصلحة والاختصاص استئنافه، عكس ماتتمخض عنه قرارات الرقابة الدينية من إدانة نهائية مصطبغة بالقداسة.

لايعنى ذلك أن الفكر الذى يحترم حقوق الإنسان يقبل مبدأ محاكمة المصنف الفنى مدنيا أو دينيا. فالفيلم يخضع للتحكيم وليس المحاكمة، والأصل أن ينظر فى قاعات العرض السينمائى لافى قاعات المحاكم، أمام قضاته «أو بالأحرى محكميه» الطبيعيين من مشاهدين ونقاد، والأصل أيضا أن الجمهور هو السلطة الوحيدة التى يحق لها الحكم على أى فيلم بالاستمرار على الشاشات أو التوقف والانسحاب إلى المخازن دون انتهاك لحقوق الفنان. رحتى حين تخطئ هذه السلطة وتحكم بالفشل فى الشباك على فيلم عظيم فعادة مايتمكن الفيلم من الدفاع عن نفسه فى ساحات النقد وبصمد لاختبار التاريخ، ولنا فى فيلم «المومياء» لشادى عبد السلام الذى تباهى به العالم عبرة. أما الأفلام التافهة التى تنجح وقتيا فى الشباك فإنها تتحه تلقائيا إلى مزبلة التاريخ الفنى ما أن يجد جمهورها تسلية غيرها، وفى كل الأحوال يكون مصير الفيلم نتاج تحكيم طبيعى لامحاكمة فى غير موضعها.

وبصرف النظر عن رأيى النقدى الخاص فى فيلم المهاجر إلا أن الجمهور قد أنجحه فى الشباك، وحكم له أعضاء جمعية نقاد السينما المصريين بأنه أفضل فيلم فى إنتاج السينما المصرية الهزيل لسنة ١٩٩٤، وأستحق أن تورد مجلة كاييه دى سينما «كراسات السينما» النقدية الفرنسية الشهيرة الظروف المحيطة به كأحد أهم مائة حدث فى تاريخ السينما، إذ تضاهى قضية منعه – وفقا للمجلة – أزمة أخرى حلت بالسينما عام ١٩٥٢ وذكرتها المجلة، وهى منع شارلى شابلن من العودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقرار من لجنة ماكارثى.

إن القول بالانتهاكات المتوالية للحقوق المدنية ومنها حق الفنان فى التعبير – بتدخل من المؤسسة الدينية – لن يقودنا إلا إلى الارتداد التدريجى لعصور مظلمة، تجرم فيها الفنون والآداب، وتسود فيها الجلافة وغلظة الحس.

سهام عبد السلام

مساهمات

الإسلام وحقوق الانسان*

د. محمد السيد سعيد

نشب نزاع ايديولوجى فى فترة مابعد الحرب الباردة بين طرفين متعصبين: الإسلامويين، وبعض معارضيهم من الغرب، حاول فيه كل طرف تشويه التراث الثقافى والممارسات الحالية للطرف الآخر، أما رجل الشارع على الجانبين فلايرغب بالطبع فى فقد هويته الذاتية، لكنه فى نفس الآن ضد هذا العداء المتبادل.

إن موضوع حقوق الإنسان وعلاقته بالإسلام موضوع مركب، وقد أثرت فيه خبرة المسلمين السابقة بالعلاقة مع الثقافة الغربية.

تبدأ الورقة بتقديم خلفية نظرية عن عملية تجديد البنية الاجتماعية الثقافية. وتلاحظ أن فكرة الحاجة إلى غرس حقوق الإنسان فى الانساق الثقافية الكبرى، ومنها الثقافة العربية والإسلامية تقوم على افتراض مسبق مطلق بأن الصيغة العالمية لحقوق الانسان تنبع من القانون الطبيعي، الذى أماطت الحضارة الغربية اللثام عنه. لكن الواقع أن المفهوم الحالى لحقوق الإنسان يستمد مصداقيته من قبول مختلف الشعوب به طوعا، بوصفه تشريعا وضعيا. لابد لكل الأنساق الثقافية – بما فيها الثقافة الغربية – من الإفصاح عن اسهاماتها فى هذا النسق العالمى (حقوق الإنسان)، كما لابد لها جميعا من أن تتمثل كل عناصره المستجدة على ثقافاتها الخاصة. إن مفهوم الجيل الجديد لحقوق الإنسان، بل حتى الحقوق المدنية والسياسية التى يدعى الغرب فضل إقرارها، أوسع بكثير من التشريعات الحالية فى جميع أنحاء العالم، شرقه وغربه، ولابد من إدخالها بأكملها فى التشريع والثقافة الغربيين نفسيهما، مثلهما مثل جميع الثقافات العالمية الكبرى، وحقوق المرأة خير مثال شاهد على هذا. ينبغى أيضا لكل الثقافات أن تستنبط تلك الحقوق الجديدة من أفكارها الأساسية الخاصة بها، حيث أن كل الثقافات بوصفها خبرات حية، رامزة، ومفتوحة، تمتلك فى صميم بنيتها أفكارا سائدة وأخرى متنحية مضادة لها، كالليبرالية مقابل العنصرية فى الثقافة الغربية مثلاً. وفى كل ثقافة من الثقافات، تجرى عملية استنباط إبداعية تنتقى من المخزون الثقافى الفكرة المناسبة حسب السياق الاجتماعى والسياسى لكل زمن، وتدفعها لمقدمة الصورة لتسود غيرها من الأفكار فى إطار تلك الثقافة. أما الافكار التى تنحيها تلك العملية فى سياق ما فلا تموت، بل تظل حية فى الخلفية كتذكرة بالطبيعة التعددية للثقافات. إن كل أشكال المعرفة، حتى المعرفة العلمية، عرضة لعملية مستمرة من تجديد بنيتها الاجتماعية، ويعكس الفكر ورموزه هذه العملية. يقول فيبر أن الثقافات تقوم بعملية يسميها «الاستدعاء»، تستمد بها الدعم الثقافى لأى مشروع جديد تنتباه من مخزون انجازها الثقافى السابق. تزداد صعوبة عملية «الاستدعاء» فى الديانات القائمة على أساس نصوص مقدسة. تحدث عملية تجديد البنية الاجتماعية عبر التفسير الحر للنصوص والتعاليم الدينية، وتعتمد على إبداعات الأفراد كما تعتمد على المعايير الاجتماعية الثقافية. قد يحيط التوتر الاجتماعى والسياسى بتلك العملية، لكنها أفضل بديل سلمى رشيد للحروب الأهلية والعنف.

المجتهدون الأوائل

تتطرق الورقة بعد ذلك إلى الأبعاد العملية التالية لعملية الاستنباط بوصفها عملية تجديد اجتماعى:

١– البعد النصى / الثقافى: يتفق هذا البعد فى الإسلام مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان، حيث أن الايمان بإله واحد يؤدى إلى الايمان بأن البشر جنس واحد، فالناس سواسية فى الحقوق، فكلهم خلفاء الله فى الكون (مبدأ الاستخلاف)، كما أن الله قد عهد إليهم جميعا باقامة العدل (مبدأ حمل الأمانة) لضمان سير الحياة على الصراط المستقيم. هكذا يكون العدل هو حجر الزاوية فى الإسلام، مثله مثل الليبرالية فى الثقافة الغربية، والمساواة فى الفكر الاشتراكى، ولذلك، أسهمت الثقافة الإسلامية إسهاما عظيما فى نظرية القانون.

٢– البعد المؤسسى: كان المشرعون الإسلاميون الأوائل أقل تمسكا بالتفسير الحرفى للنصوص المقدسة عن كل من المستشرقين والأصوليين المعاصرين، فقد رأى الأوائل أن الشريعة تهدف إلى تيسير سير الحياة، فأخذوا فى اعتبارهم المصالح المرسلة أو حقوق الإنسان، التى يحكمها توازن بين الحقوق والواجبات التى رأوا أن العلاقة بينها

* موجز لورقة قدمها د. محمد السيد سعيد، مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، لمؤتمر حقوق الإنسان والقانون الإنساني الذي نظمه في جنيف المعهد العالى للدراسات الدولية في مارس الماضي.

لاتقوم على التعارض، بل شكلت الحقوق والواجبات وحدة جدلية، لكن الحقوق فى الإسلام نسبية لأنها تتحدد بالوجود الاجتماعى، أما الواجبات فعالمية مطلقة لأنها تستمد من الإيمان بالإله الواحد الأحد.

٣- البعد التفسيرى: ظهرت الحاجة مبكرا لتفسير النص المقدس، وذلك لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية للمنطقة العربية / الاسلامية بمختلف أقطارها. قام الفقه بتلك المهمة، لكنه دخل منذ بداياته فى عملية جدال مع تفسيرات فلسفية وأدبية متعددة للنص القدسى، لاسيما مع الفقه السنى فى القرنين الثالث والرابع الهجريين. وبحلول القرن التاسع عشر الميلادى، وما أتى به من الحداثة الاجتماعية واجه الفقه الإسلامى تحديات جديدة، فبعد أن كان متقدما عن الثقافة الغربية فى القرون الوسطى صار متخلفا عن نظريتها الاجتماعية الليبرالية. تنوعت الاستجابات لذلك التحدى بين البلدان العربية / الاسلامية، فبعضها - بريادة مصر - تبنت الدستور النابليونى مباشرة، مؤيدة بكتابات المفكرين الاصلاحيين الاسلاميين التقدميين الذين أباحوا لأنفسهم حق تفسير النصوص الإسلامية، مثل محمد عبده. لم ينطلق هؤلاء المفكرون من فراغ، بل استندوا على مبدأ الاجتهاد، وهوجزء من تراث الإسلام، لكن هذا النمط من الاجتهاد الذى ساندهم هو نفسه الذى وضع لهم الحدود التى توقف عندها تفسيرهم للنصوص. أما الأصوليون فقد تبدوا أفكارا أتت من على هامش الأمة الاسلامية (من شبه القارة الهندية) أو من عصور انحطاط الحضارة الاسلامية.

أما التيار السائد حاليا فى الكتابة عن الاسلام وحقوق الإنسان فلا يمانع فى قبول تلك الحقوق، على أن تبقى فى إطار الحدود التى رسمتها أفكار الإصلاحيين. يرى مفكرو هذا التيار أن الاسلام يتضمن بالفعل كل المبادئ التى تنادى بها التشريعات الوضعية لحقوق الإنسان، عدا قلة من المبادئ يرون أن الإسلام لم ينص عليها لحكمة إلهية عليا.

هناك اتجاه آخر يرى ضرورة إطلاق حرية تفسير النصوص الاسلامية بما يتلاءم مع حقوق الإنسان. وتعارض الحركات السلفية (لاسيما الفقه السعودى) وأغلبية أصحاب الفقه السنى هذا الاتجاه.

ويستلهم الاتجاه الأصولى الشائع، الفقه الوهابى المعبر عن الأسرة المالكة السعودية، أى أن هذا الاتجاه يستقى كتاباته من موارد دنيوية، نفسية واجتماعية وسياسية وليس من الثقافة الإسلامية.

تصل الورقة بعد ذلك إلى النقاش الدائر فى أوساط الثقافة الإسلامية بخصوص حقوق الإنسان، الذى يتجاذب أطرافه الاتجاه التقليدى واتجاه عقلانى إنسانى إسلامى جديد. تضرب الورقة مثلا للاتجاه التقليدى بأحد ممثليه، وهو الشيخ محمد الغزالى فى كتابه «حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام والأمم المتحدة». يعترف هذا الكتاب ببعض الحقوق الأساسية من حيث المبدأ، لكنها جميعا مشروطة بما يسميه المؤلف الشريعة، التى يحد بمقتضاها كل الحقوق، بدءا بالحق فى الحياة. أما عن حقوق الأقليات الدينية فلاينكر إلا «لا إكراه فى الدين» وحقهم فى ممارسة طقوسهم الدينية، فالناس سواسية بلا حدود عرقية أو طبقية (لكن هناك حدودا دينية)، إذ لايحق لغير المسلم تولى بعض المناصب العليا.

قضايا الخلاف

وتتلخص أهم خلافات الاتجاه التقليدى فى الفقه الاسلامى مع حقوق الإنسان الوضعية فيما يلى:

١- مبدأ المساواة دون قيد أو شرط، حيث لايعترف الفقه التقليدى بالمساواه فى الحقوق بين المسلمين وغير المسلمين. ولاتكمن المشكلة هنا فى مجرد التمييز على أساس دينى، بل فى تعريف المجتمع المدنى والسياسى الحديث الذى يشمل مفاهيم الدولة، والمواطنة وحقوق الإنسان بلا تمييز، فكلها مفاهيم تتعارض مع أصول الفقه التقليدى.

٢- تقييد الحقوق بحدود الشريعه، وهى مسألة شبيهة جزئيا بالقيود التى ترد فى نصوص الامم المتحدة فى شكل صياغات غير محددة المعنى مثل «النظام العام». ومن القيود التى تضعها الشريعة على إحقاق حقوق الإنسان

- العقوبات الشرعية القائمة على العقاب البدنى، والتى يدفع الفقهاء بصلاحيتها لكل زمان ومكان، ويهاجمون القانون الوضعى لحقوق الإنسان لإدانته لها.
- حرية الاعتقاد، ولاسيما حرية اعتناق الاديان، إذ يرحب الفقهاء باعتناق غير المسلمين للإسلام، لكن العكس ليس صحيح.
- تقييد الحريات المدنيه باسم الشريعة، لاسيما فى مجال السلوك الشخصى للأفراد، إذ يبيح بعض الفقهاء الاعتداء البدنى على الناس باسم النهى عن المذكر وتغييره باليد، والأدهى لو تجاوز هذا النهى الفوضى الفردية وأقر كنظام له جهاز ملوط بتنفيذه.

٣- حقوق المرأة: رغم أن كل الكتابات التقليدية تنغنى بتكريم الإسلام للمرأة إلا أنهم يذكرون عليها المساواه التامة، ويقيدونها بحق القوامة المتأصل فى الفقه التقليدى على مر العصور، كما ينتهكون حقوقها فى الميراث وفى حقوقها القانونية.

أما الاتجاهات التى تنادى بتجديد الفقه والشريعه فتتفق على أن للإنسان دور فى إقامة تعاليم الدين، وعلى ضرورة الرجوع إلى المبادئ العامة للإسلام، والاسترشاد بمبدأ

العقلانية فى استنباط الاحكام من النصوص القدسية (عكس ماجرى عليه الفقه التقليدى من النقل عن خبرة السلف)، والسعى للاستجابة لمتطلبات الحداثه وما بعد الحداثة، وتمثل العدالة أهم أسس الإصلاح الشرعى فى هذه الاتجاهات.

الإصلاح الراديكالى

تستعرض الورقة بعد ذلك ملامح أهم هذه الاتجاهات الإصلاحية الراديكالية فى الفكر الإسلامى:

١- الاتجاه الكلاسيكى الراديكالى: يستوحى الجزء الاكبر من هذا الاتجاه تعاليم المذهب الحنفى، وهو أكثر المذاهب الفقهية الكلاسيكية عقلانية، ويمدونه على استقامته مستخلصين منه أقصى ما فيه من ثورية، إذ يسمح - عكس بقية المدارس الفقهية - بالاجتهاد حتى مع وجود نص، إذا دعت مصالح الناس إلى إقرار حكم جديد. ضربت الورقة مثالا على أصحاب هذا الاتجاه بالدكتور عبد الله النعيم وكتابه «تطور التشريع الإسلامى»، الذى يستشهد بأمثله من تاريخ الخلفاء الراشدين، لكنه يمس عصبا حساسا يتعلق مباشرة بموضوع حصانة النص المقدس الناطق بالإرادة الإلهية وسموه على الآراء البشرية.

تضع الورقه بعض اتجاهات أخرى أتت بتجديدات تقدمية فى الفكر الاسلامى، مثل الخوارج، وبعض الشيعة، مثل الشيخ محمد باقر الصدر، الذى ينادى بانهاء القطيعة الفقهية التقليدية بين أغراض الاخلاق وحكم الشريعه، وتعطيل الحكم (حتى ولو كان فى النص المقدس) لو تعارض مع الغرض الأخلاقى.

٢- الاتجاه العقلانى الجدلى التقدمى: اتجاه شبيه بالتطوير الغربى، يهدف إلى السير على طريق الحداثه وما بعد الحداثه، وهو لايستهدف الفردية، والحكم الدستورى، والعقلانية إلا كمؤشرات للتقدم والإبداع الثقافى وإحقاق الحق. هذا الاتجاه لاينكر الفقه، لكنه امتداد للفلسفة العقلانية الطبيعية الإسلامية، لاسيما لدى إبن رشد. وأهم ممثلى هذا الاتجاه هو محمد أركون ومحمد عابد الجابرى بالمغرب العربى. وهذا الاتجاه ليس تجديد للفقه بقدر ما هو نقد لكل الفقه الكلاسيكى من منظور حداثى وما بعد حداثى يحتفى بالقانون الوضعى.

٣- الاتجاه العربى/الإسلامى الإنسانى، يعتمد هذا الاتجاه على الانجازات الثقافية والروحية للقرون الخمسة الأولى من الحضارة العربية الإسلامية، ورائده هو الفيلسوف المصرى عبد الرحمن بدوى. السمات الأساسية لهذا الاتجاه هى: مركزية الإنسان (خليفة الله فى الكون) والطبيعية، وتمجيد العقل، والتأكيد على تقدم العلم، مستشهدا بالعلماء المسلمين فى مجالات العلوم الطبيعية والفلسفة والعلوم الرياضية، حيث يرى أن التأويل هو محور المذهب الإنسانى العربى الاسلامى الذى يرتكز على العلم، والروحانية.

يزداد أتباع هذا المذهب وسط مثقفى الهند المسلمين، وفى الجامعات الغربية، وقد أصدر مجموعة من المثقفين العرب والمصريين دورية باسم «أصول» تمثل هذا الاتجاه. ورغم اعتماد هذا الاتجاه على التراث الثقافى الإسلامى إلا أنه يوجه نقدا عنيفا للفقه، إذ يحارب الشكلية والخضوع للنص ويعتبرها خيانة لجوهر الإسلام، ويعلى من قيمة التسامح والأخوة بين جميع البشر.

تبادل المواقع

تختتم الورقة بتناول الديناميكية الاجتماعية التى أدت إلى تبادل المواقع بين دوائر الليبرالية والنزعة التقليدية طوال تاريخ الحضارة الإسلامية. تتميز النزعة الليبرالية بقبول تعدد التفسيرات، وتعلى من شأن الفلسفة والعلم والتصوف، وتنفتح على الآخر، وتدعوا إلى إقرار عالمية الدين بالوسائل السلمية وتبادل الآراء. أما النزعة التقليدية فعلى العكس، تحركها القوى المضادة للثقافة، كالنخب الحاكمة ذات الاصول الرعوية، مثل الممالك التركية فى الشرق العربى فى العصور الوسطى أو الحركات الجماهيرية والحزبية كالأخوان المسلمين الآن. تركز هذه النزعة على القانون، وتصادر حق تفسير النصوص تمسكا بظاهرها، وتأخذ النخب التقليدية موقف الدفاع تجاه العالم الخارجى والعدوان تجاه من يعارضها فى الداخل.

يظهر تبادل هاتين النزعتين فى الواقع الحديث فى النزعات الاصلاحية التى ظهرت فى المجتمع فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مقارنة بما يسوده الآن من نزعة معادية للثقافة والإصلاح لايوجد تفسير قاطع لذلك التبدل، إلا أن هاتين النزعتين تتبادلان تقريبا فى كل المجتمعات، لكن عندما يتواتر تداولهما لموقع الصداره، يأتى ذلك نتيجة قوى جماهيرية وسياسات ديمقراطية تستلهم الإرادة الشعبية. يمكننا الرجوع أيضا لكتابات ابن خلدون عن تداول السلطة بين القبائل لإلقاء الضوء على مايحدث فى المجتمعات الإسلامية التى تعيش فى أطر ماقبل الحداثة، إذ لم تخرج المدارس الفكرية المعاصرة كثيرا عن تفسيراته، وان كتب بعض المفكرين عن أفكار مثل الصراع بين البداوة والحضر، والثقافات الرعوية والزراعية، وطبقة التجار وطبقة مالكى الاراضى.

تضيف الورقة تفسيرا آخر لعملية التحول من الليبرالية إلى التقليدية، هو الشعور بالتهديد من الخارج، الذى ينزع احساس المجتمعات الاسلامية بالأمان، فتتقوقع، وتلجأ إلى النزعة العسكرية، بما تفرضه من الطاعة والانصياع وتقليص مساحة الاختلاف، وكلها عوامل تؤدى إلى سيادة النزعات المحافظة والتقليدية.

تجديد فكر الإسلام السياسى

فى اطار الديمقراطية وحقوق الأنسان

حول تجديد فكر الإسلام السياسى فى اطار الديمقراطية وحقوق الانسان عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى مايو الماضى، وفى اطار برنامج صالون أبن رشد، الحلقة الرابعة من سلسلة اللقاءات التى تستهدف مراجعة موقف التيارات الفكرية والسياسية العربية من قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان. واستضاف المركز فى اطار هذه الحلقة أربعة متحدثين رئيسين وهم:

أ. نبيل عبد الفتاح رئيس الوحدة للدراسات الأجتماعية بمركز الدراسات السياسية والأستراتيجية.

د. توفيق الشاوى المفكر الإسلامى المعروف.

د. حيدر ابراهيم على مدير مركز الدراسات السودانية بالقاهرة

المستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى بأسم الإخوان المسلمين

اوهام التجديد والجمود فى الفقه الإسلامى

استهل نبيل عبد الفتاح مداخلته بالتركيز على مناقشة ما أسماه مجموعة من الأوهام والأساطير الشائعة حول موضوع التجديد والجمود فى الفقه الإسلامى، مشيرا فى البداية إلى أننا نعيش فى بيئة من الحروب الفكرية الباردة وحروب النار، ذلك اننا نعيش فى ظل عدد من الفجوات السياسية يتلازم معها أزمة الحس السياسى بما يحدث فى داخلنا وخارجنا وفجوة فى معرفة كل منا بالآخر فهناك مثلا وهم شائع ينزع نحو النظر الى تيار الاسلام السياسى ككيان اجتماعى واحد يتسم بسمات ذات طابع عام وهو أمر غير صحيح، بل ويتم النظر إلى كيانات هذا التيار على أنها كيانات متغيرة وجامدة، ومن ثم يتم اغفال انها حركات سياسية فكرية واجتماعية وأنها بهذا الوصف تتصارع وتتفاعل وتطرح أسئلة وتقدم أجابات أيا كان الرأى فى هذه الأجابات وبهذا الخصوص أشار إلى أنه من خلال ملاحظة امبيريقية وتحليلية نجد أن هناك جمودا يلف مركز الحركة الإسلامية فى مصر جمود فكرى وفقهى فى حين أن أطراف الحركة فى العالم العربى تتسم بالحيوية والديناميكية، (تونس مثلا).

نبيل عبد الفتاح: تيار الإسلام السياسى فى مصر أسير جمود فقهى وفكرى.

توفيق الشاوى: الشريعة هى اطار الحكم، وليست حقوق الانسان.

حيدر ابراهيم: خطابات مختلفة للحركة الإسلامية: قبل الوصول للسلطة ... وبعدها.

مأمون الهضيبى: هناك ثوابت لا تقبل التجديد.

الأوهام والأساطير

كما أشار إلى عدد من الأوهام فى نظرة تيار الإسلام السياسى إلى نفسها وإلى الآخر منها وهم تأميم الأصول الإسلامية واحتكارها وتوظيفها، الأمر الذى ينعكس فى محاولة النطق بأسم مطلق النص المقدس. كما أوضح أن من أوهام الذات لذى هذا التيار وهم ضعف الآخرين والنظر للوصول إلى السلطة على أنه مسألة وقت فى الآجل المتوسط على أفضل تقدير، وفى هذا الاطار نجد أن جماعات هذا التيار تقوم بتجسيد الأخر فى صورة العلمانى لنقل الصراع فى مجال السياسة والثقافة والأجتماع والمصالح المتصارعة إلى مجال الدين، وهو ما يؤدى إلى تحديد دائرة الحوار وأجندته حتى يستطيع التيار الإسلامى أن يفرض أسئلة مقدما، ومن ثم الحصول على انتصار سريع وحاسم متوهماً إلى أن هذا الاستسهال ينم عن ضعف وليس عن قوة.

وحول اشكالية تحديد فكر الجماعات الإسلامية أشار إلى أنه ابتداء لا نستطيع أن نقدم اجابة فى المطلق مدوها أنه لابد أن نجيب أولا عن السؤال التالى: تجديد فكر من؟

مدوها بأن بعض جماعات تيار الإسلام السياسى والراديكالية تحديداً تقدم رؤية تتمثل فى مجموعة من التصورات حول الانسان وحقوقه وحرياته، مركزة على فهم خاص يدور حول مجموعة من الالتزامات والضوابط أن لم نقل القيود، وهو ما يؤدى إلى غياب مجال الخصوصية الفردية والانسانية باعتباره مجال حرية ومجال ارادة انسانية فاعلة.

العنف بدعوى التحرير

واكد توفيق الشاوى فى بداية مداخلته على أن ما يميز الحركة الإسلامية عن غيرها، إنها حركة تحرير تبتغى تحرير جميع أراضى العالم الإسلامى، واستعادة شعوبه لحريتها كاملة، وأنها ستظل كذلك إلى أن تعود دولة الإسلام كاملة شاملة على الأسس التى أمر بها القرآن والسنه. ومن ثم فالتحرر الشامل والكامل له الأولوية على كل شىء.

وحول مفهوم الديمقراطية أشار إلى أنه يرى أن الديمقراطية هى نظام مؤسسى يهتم بايجاد المؤسسات التى ستحكم، /أما بماذا تحكم هذه المؤسسات فذلك موضوع خارج الديمقراطية ومن ثم فانه لا يجوز أن توضع حقوق الانسان فى اطار واحد من الديمقراطية، مدوها بأن حقوق الانسان هى جوهر الشريعة الإسلامية ومن ثم فيجب النظر إلى الشريعة الإسلامية كإطار للحكم وليس حقوق الإنسان، وترتيبا على ذلك دعا الى الاحتكام إلى الديمقراطية، بأن يعطى للشعب حقه فى انتخاب ممثليه عبر انتخابات حرة نزيهة.

وبالنسبة لمناخ العنف المتبادل بين الدولة ومن يرفعون الشعار الإسلامى فقد أشار إلى أن الذى يعرف جماعات التيار الإسلامى – يعلم جيداً أنهم لا يقومون بذلك لأنهم يعارضون الحكومة الوطنية أو الدولة الوطنية، وانما لأنهم يعتبرون أنهم يحاربون عملاء للقوى الأجنبية، أو من يعملون لحسابها، ومن ثم فهم يرتكبون أعمال العنف ضد عدو أجنبى أو ضد من يعتبرونه أداة فى يد قوة أجنبية تفرض على بلادهم التبعية الأقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية والمالية، وهو ما يتضح جلياً لكل متابع للأوضاع. وقد أكد على أن التحرر الكامل والشامل له الأولوية على كل شىء، ذلك أننا لم نحصل للآن عليه.

خطابان للحركة الإسلامية

وفى بداية مداخلته أوضح د. حيدر ابرهيم على على أنه سيناقش الموضوع كأكاديمى اجتماعى، وأنه لذلك سيعتمد فى مداخلته على الناحية النظرية والمفاهيمه ثم الممارسة، أى أنه سيتعامل مع الإسلام كوجود فاعلين اجتماعيين يحملون الإسلام ويطبقونه على واقع معين.

وأشار إلى أن الحركات الإسلامية وإن كانت ليست حركة واحدة، إلا أن هناك قاسم مشترك وأعظم بين هذه الحركات، يسمح لنا بتناولها كحركة واحدة. فيمكننا أن نرصد بوضوح أن الحركات الإسلامية تعمل بمبدأ «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، كما أن اصرار تلك الحركات على أن تنسب نفسها إلى الإسلامى يؤكد بوضوح وجود قاسم مشترك كبير بينها.

كما أشار إلى أن للحركة الإسلامية خطابان وممارستان الأول عندما تكون خارج السلطة والثانى عندما تكون فى السلطة مشيرا إلى الإختلاف البينى بين هذه الخطابات.

كما تناول موقف الحركات الإسلامية من أشكالية التجديد موضحا أن الإسلاميين قد طرحوا موقفهم من الديمقراطية بشكل برجماتى وانتقائى، وفيما عدا البعض الذين رفضوا الديمقراطية بشكل واضح نجد أقوالا مثل «الشورى أعلى مراتب الديمقراطية» الأمر الذى قد يؤخذ على أن الديمقراطية تنتمى نوعيا إلى الشورى وأن الأخيرة فى مرتبة أعلى، كما نجد أيضا القول بالشوقراطية وهو قول يحمل جانبا كبيرا فى التلفيق ذلك أن كلاً من الديمقراطية والشورى ينتمى إلى نسق فكرى مختلف.

وأكد على أن هناك نقطتين لم يستطع الإسلاميين حلهم وهما مسألة السيادة للشعب والحاكمية لله كما أننا أيضا لا نجد اجتهاداً حقيقيا حول وجود دولة دينية فى الإسلام أم لا.

وأشار أيضا إلى أن اهتمام الاسلاميين بمسألة حقوق الانسان كبيانات أو كمواثيق جاء متأخرا كثيرا ذلك أن أول ميثاق نسب اليهم جاء فى عام ١٩٨١ بالمجلس الإسلامى الأوروبى.

حدود التجديد والاجتهاد

ونأتى إلى مداخلة المستشار مأمون الهضيبى حيث أوضح فى البداية أن التجديد وارد حتما فى فكر الإسلام السياسى، مشيراً إلى أن هذا التجديد لم يرد أبدا فى الأصول، ذلك أن فى الشريعة الإسلامية ثوابت ومتغيرات، وأنه يقع عليا عبء التمييز ما بين الثوابت التى لا خلاف فيها والتى يتفق عليها علماء وفقهاء المسلمين ورجل الشارع المسلم، وهذه ليس فيها أى نوع من أنواع التجديد فهى أحكام جاءت من عند الله تعالى لتبقى إلى أن تقوم الساعة، ومن يحاول أن يحد وفيها يخرج عن الدين، وهناك أيضا فى الشريعة الإسلامية أحكام أخرى بها مقام للاجتهاد حيث يختلف فى فهم النص من زمن لاخر حيث يحدث تطور فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية بما يعطينا فهم وفكراً لم يكن موجوداً فى السابق.

• كما أكد على أنه من غير المعقول وضع كافة فصائل الحركة الإسلامية فى سلة واحدة، مدوها إلى وجود العديد من الفروق بين فصائلها المختلفة، خاصة بين الأخوان المسلمين وباقى فصائل الحركة الإسلامية، مشيراً إلى أن كتاب دعاة لاقضاه يعد وثيقة هامة بهذا الخصوص.

• وشدد على أهمية التمييز ما بين قدسية النص وما يشاع حول قدسية جماعة ما موضحا أنه لا مكان لقدسية الجماعة لأن أى جماعة ليست هى الإسلام ورأيها ليس هو الإسلام، وأن من يخالفها قد يكون على صواب حتى ولو استندت فى آرائها إلى أصول دينية وتفسيرات دينية.

السيادة للشعب مقابل الحاكمية لله

هذا فيما اثار السادة الحضور فى المناقشة عدداً من النقاط الجوهرية:

– ان قصر الاجتهاد فيما ليس فيها نص عملا بالقاعدة الأصولية «لا اجتهاد فيما فيه نص» قد اغلق الباب أمام أعمال العقل فى الأمور الجوهرية والقضايا الرئيسية، لينصرف عن ذلك إلى الأمور الهامشية، مع أن منطق العقل يخالف ذلك، حيث أنه لو كان ما ورد به نص من القضايا الهامة لأورد الله سبحانه وتعالى فيها نص، ومن ثم فإن المنطق العقلى يخالف هذه القاعدة

– فيما أشار البعض إلى قصور المجتهدين الاسلاميين عن تأصيل اجتهاد يقر بحق المواطنه، بل أن أكثر الاجتهادات استناره تنتقص من حقوق الآخر الدينى بالنسبة لحق المواطنة.

– أخذ البعض على حركات الإسلام السياسى عدم الوضوح والمبدئية، مشيرا إلى أن تلك التيارات لم تقدم رؤى تفصيلية متخفية وراء عدد من الشعارات العامة الفضفاضة الأمر الذى يتيح لها فور امتلاء الحكم الاستناد إلى اجتهادات سابقة تخالف روح العصر وقيمه.

– وفيما قلق البعض من جدوى ما تضمنته بيانات الإخوان المسلمين من رؤى معتدلة نسبيا استناداً إلى أن هذه البيانات هى خطاب سياسى لم يؤسس علي اجتهاد حقيقى يجعلها متسقة مع مرجعية الحركة رأى آخرين أنه يمكن الأخذ بهذه البيانات كخطوة على الطريق.

– وقد اثار جانب من الحضور شكوكا عديدة حول ايمان تيار الإسلام السياسى بالديمقراطية والتعددية استنادا إلى ممارسات وخطاب النفى وفى أفضل الأحوال التحفظ على مبدأ السيادة للشعب محملا بمفهوم الحاكمية لله.

اشكالية تبحث عن حل:

اجهاض الديمقراطية بآليات الديمقراطية

استضاف مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى مارس الماضى البروفيسور هدرى ستايدر مدير برنامج حقوق الانسان بكلية الحقوق فى جامعة هارفارد، فى محاضرة استمع اليها أسرة مركز القاهرة بالإضافة إلى خمسة عشر مدعوا من نشطاء حركة حقوق الانسان فى العالم العربى، من بينهم د. أمين مكى رئيس المنظمة السودانية لحقوق الانسان، أ. أحمد الكاظمى رئيس المنظمة اليمنية لحقوق الانسان وثلاثة من أعضاء مجلس ادراتها، أ. نجاد البرعى الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الأنسان وعدد من أعضاء مجلس أمنائها وباحثيها، والمحامى موريس صادق مدير المركز المصرى لحقوق الانسان والوحدة الوطنية وقد ادار المناقشة بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

فى محاضرته حول الديمقراطية وحقوق الانسان اوضح ستايدر أن المواثيق العالمية لحقوق الانسان تقول القليل المباشر حول الديمقراطية ولا تتطلب بالضرورة وجود حكومة ديمقراطية لتنفيذها، لكن منطق هذه المواثيق تتطلب وجود شكل أو آخر من أشكال التنظيم الديمقراطى. فحماية حرية الرأى والتعبير وحرية التنظيم تتطلب وجود قيود أو مراقبة على الحكومات وهو الأمر الذى يوفره القضاء المستقل ونظام الانتخابات السرى والعادل الذى يقوم على مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. كذلك فإن التعددية الحزبية لا تعنى فقط حكم الأغلبية لأنها تحمل فى طياتها حماية الأقليات بكل أنواعها.

وتطرق ستايدر إلى الأشكاليات التى يثيرها نجاح بعض القوى المعادية للمبادىء الديمقراطية فى الوصول للسلطة عبر هذه القواعد أو الوسائل الديمقراطية، ثم الانقلاب عليها. وأثار فى هذا الصدد العديد من التساؤلات حول المدى الذى يمكن الذهاب اليه فى صياغة قوانين عامة توضح أى الأحزاب التى يمكنها أو يسمح لها بالمشاركة فى العملية السياسية، وأية أجزاء من الدستور ينبغى أن تكون محصنة ضد أى تعديل. وتساءل كذلك عن الموقف من نموذجين طرحهما للتأمل: الأول وجود حزب يعلن صراحة أنه سيلغى الحريات ويشكل عنيف حال وصوله للسلطة، والثانى وجود حزب ملتزم بالشكل السلمى للتغيير لكنه يعلن قيامه بتعديل الدستور والغاء الضمانات التى تحمى حقوق الجماعات الأخرى، وهو فى هذه الحالة قد يكون حزبا عنصريا أو عقائديا.

ويشير ستايدر إلى حالات تاريخية لأحزاب سعت إلى الحكم عن طريق الآليات الديمقراطية والتعددية الحزبية ثم قامت بتغيير النظام إلى آخر غير تعددى كما حدث بالنسبة للحزب النازى الذى فاز فى الانتخابات الألمانية عام ١٩٣٤ بالأغلبية ثم قام باغلاق قنوات الديمقراطية وتساءل عن السبل التى يمكن أن تتم من خلالها مواجهة هذه الحالات. وضرب مثلا بالجزائر والأوضاع فيها اذا ما تمكنت جبهة الانقاذ من الفوز بعدد من المقاعد كاف لتعديل الدستور، مشيرا إلى أن القضية هنا لا تتعلق فقط بوصول قوى مثل النازية للحكم، ولكن بامكانية السماح لحكومة ما بتعديل الدستور متى توافرت نسبة ثلثى الأصوات من ناحية، أو التعامل مع القوانين الداخلية باعتبارها قوانين عليا يمكنها الحد من قدرة الشعوب على تغيير الدساتير فى قضايا تتعلق بالديمقراطية من ناحية أخرى. وضرب مثلا لذلك بالولايات المتحدة الأمريكية حيث لا توجد تحفظات على القيام بتعديل الدستور ونظريا يمكن تعديله بإلغاء النقاط التى تحد من سلطة الحكومة أو من حرية الرأى والعقيدة، غير أن هذا الأمر يبدو مستحيلا من الناحية السياسية. وأشار كذلك إلى أن الدستور فى بعض الدول الأوربية يعلو على سلطة التعديل.

وتساءل ستايدر كيف يمكن أن نتعرف على نوايا حزب يسعى لتغيير الدستور أو لالغاء الحريات؟ وكيف نتنبأ بسلوكه حين يصل إلى الحكم؟ وما هى امكانية سيطرته على مؤسسات كالجيش والشرطة والخدمة المدنية بحيث يجعل من المعارضة أمراً مستحيلا.

وقد اثارت الأفكار والتساؤلات التى طرحها ستايدر خلال محاضرته بدورها عددا من الملاحظات والأسئلة الإضافية خلال المناقشة تمثل ابرزها فيما يراه البعض من أن الغرب يتخذ موقفا دفاعيا عند الحديث عن النظم الإسلامية رغم أنها فى الأغلب لا تمثل الإسلام الحقيقى بل تستخدمه كاداه قمع، ويذهب أصحاب هذا الرأى إلى أنه إذا أراد حزب ما أن يهمش القوى الأخرى فى مجتمع يتصف بالتعددية بدعوى «الحق الآلهى» فإنه يجب استثنائه من العملية الديمقراطية وفيما أبدى البعض تحفظه بشأن الحديث من آليات التدخل الدولى لحماية الديمقراطية وخاصة فى ظل المعايير المزدوجة التى يستخدمها المجتمع الدولى فى تطبيق مواثيق حقوق الانسان، فإن البعض الاخر أكد أنه لا بديل عن انشاء آليات دولية للتدخل لحماية حقوق الإنسان.

كما أعرب البعض عن اعتقاده بأن منظمات حقوق الإنسان لا ينبغى عليها أن تتعاطى دون تحفظ مع كافة الآليات واللجان فى مجال حقوق الأنسان وأنه ينبغى التمييز بين لجان حقوق الإنسان التى تعمل فى اطار سياسى (كالجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة)، وبين لجانها الأخرى المشكلة من خبراء، وهى اللجان الخاصة بالاتفاقيات والعهود الدولية مع ملاحظة أن الأخيرة تتأثر أيضا وبدرجة ما بالنظام العالمى القائم.

حقوق الانسان فى ظل النظام الشمولى فى السودان

«أوضاع حقوق الانسان فى ظل النظم الشمولية: حالة السودان من ١٩٨٩ – ١٩٩٤» موضوع ورقة بحثية أعدها علاء قاعود الباحث بالمركز لتكون موضوع المناظرة الثالثة التى سوف يعقدها المركز خلال الأسابيع القادمة فى اطار برنامجه مناظرات حقوق الانسان.

وعلى هذه الصفحات تعرض «سواسية» لأهم القضايا التى آثارتها الورقة وما آثاره المعقبون من التعقيبات التى وردت حول هذه الورقة إلى المركز.

تنقسم الورقة إلى ثلاثة مباحث يعالج أولها خصوصية انتهاكات حقوق الانسان فى ظل النظام العسكرى الإسلاموى فى السودان ويناقش الثانى من منظور حقوق الانسان طبيعة مشكلة جنوب السودان فيما يطرح المبحث الثالث عدداً من المداخل والهياكل المقترحة لتطوير النضال من أجل حقوق الإنسان بالسودان.

نظام شمولى يحتكر المرجعية الدينية

استعرضت الورقة فى المقدمة عددا من التحفظات المنهجية التى يثيرها البعض تجاه المنطلقات الأولية التى شكلت الموقف الابتدائى لحركة حقوق الانسان من النظم السياسية الإسلامية ومن القوى التى تشن الهجوم الراهن بقصد انشاء مزيد من هذه النظم، مشيرة إلى أنها أخذاً بالعديد من تلك التحفظات سوف تركز على ممارسات نظام بعينه، انشأه تيار محدد داخل القوى الإسلاموية المعاصرة فى قطر عربى محدد، وهو السودان.

أن تدارس ممارسات هذا النظام لا تدهى – بل تكرس – المخاوف الأساسية لدى حركة حقوق الانسان حيال القوى والحكومات التى تنسب لنفسها احتكار المرجعية الدينية، يمكننا بكل ايجاز تركيز هذه المخاوف كلها فى جملة واحدة.

أن هذه القوى تميل إلى تأسيس نظام شمولى تشيع فيه انتهاكات حقوق الانسان على نحو منهجى وواسع النطاق، هذا اضافة إلى تجهيز نظام الشمولية المنتسبه – ايديولوجيا – إلى الإسلام بالتمييز فى مجالات معينة للانتهاكات الجسيمة. غير أن مصداقية هذا الوصف تستند مبدئيا على مصداقية وصف هذا النظام بالشمولية، اضافة إلى خصوصية الانتساب إلى المرجعية الدينية فى هذا الوصف.

سياسات «الأنقاذ» تقوم على منهج العنف

وفى المبحث الأول «خصوصية انتهاكات حقوق الانسان فى ظل النظام العسكرى الاسلاموى فى السودان ٨٩–٩٤» عملت الورقة على الإجابة على التساؤل المطروح حول مدى تجاوب نظام الأنقاذ مع خصوصية السودان موضحة أنه اذا كان الانقلاب العسكرى يستجيب لخصوصية ماضى المجتمع السودانى، فان هذه الخصوصية تتعلق فقط باختلالات النموذج المحدد للديمقراطية السياسية فى السودان منذ الاستقلال مشيرة إلى أن اقامة شرعية نظام الانقاذ على الخصوصية الدينية للبلاد، كان هو الأصل والأساس الدعائى فى سلب المواطن السودانى من حقوقه المدنية والسياسية، وهى الحقوق التى يتفوق النظام الديمقراطى فى الوفاء بها، وانها فيما يخص مشكلة الجنوب فإن سياسات نظام الانقاذ لم تتجاوز منهج العنف واعتبار الجنوب موضوعا للغزو وربما للأسلمة القسرية، وبالنسبة لخصوصية التعددية الثقافية والدينية والعرقية فى السودان فإن سياسات النظام الحالى ترتكن إلى ضرورة تجاوز هذه الخصوصية ولو عن طريق حبس الواقع السودانى فى قالب نصوص له مغزى عام وشامل ربما لجميع المجتمعات الإسلامية، رافعة شعار اعادة صياغة الإنسان السودانى مسخره من أجل القيام بذلك كافة طاقات الدولة السودانية وتنتهى الورقة فى محاولة الإجابة على هذا السؤال إلى أن لا يعكس أدنى استجابة إيجابية بخصوصية المجتمع السودانى، وانما يأتى مشروعه وسياساته كاستجابة لما يمكن تقييمه باغواء الاستبداد وذلك كمنهاج لحل المشكلات الأقتصادية والأجتماعية والثقافية المتفاقمة فى المجتمع السودانى. ثم تنتقل الورقة لرصد انتهاكات نظام الانقاذ لحقوق الانسان، راصده أهم الملامح السياسية فى هذا الخصوص.

– اجراء جراحة اجتماعية واسعة النطاق شملت اعادة هيكلة الديموجرافيا السودانية (الأبعاد القسرى، اعادة التوطين العشوائى، التصفيات الجماعية على أساس الهوية).

– تعطيل الدستور وحل مؤسسات المجتمع المدنى ومصادرة الحريات العامة.

– تفريغ جهاز الدولة من المعارضين بل ومن غير الموالين للنظام واستخدم جهاز الدولة من أجل تحقيق هدف اعادة صياغة الانسان السودانى وبالذات دولاب الثقافة والإعلام.

ثم تعرض الورقة بعد ذلك لما اثير حول تصنيف نظام الانقاذ، شمولى – تسلطى – كما تعرض لوجهات النظر المختلفة حول ما يتمتع به هذا النظام من دعم مدنى وجماهيرى.

الجنوب مشكلة ثقافية أم هيكلية ؟

وفى المبحث الثانى: «حقوق الانسان ومشكلة الجنوب»: ناقشت الورقة طبيعة مشكلة جنوب السودان وهل هى مشكلة ثقافية أم هيكلية؟ ثم عملت على رصد أهم الأحداث المرتبطة بتلك المشكلة بدءا من قانون المناطق المغلقة وحتى استيلاء الانقاذ على السلطة، مشيرة إلى العديد من الجذور الموضوعية لانتهاكات حقوق الانسان فى الجنوب عبر المراحل المتعاقبة من التطور السياسى للسودان منذ الاستقلال منها:–

١ – استبعاد الجنوبيين من المشاركة فى تعريف واغناء هوية الدولة المستقلة فى السودان.

٢ – تهميش دور الجنوبيين فى هياكل صنع القرار السياسى والتنموى فى الدولة المركزية.

٣ – تهميش دور الجنوبيين فى الهياكل الإدارية والوظيفية للدولة المركزية.

٤ – التلاعب بمطالب الجنوبيين فى حكم أنفسهم بأنفسهم من خلال صيغ متقدمة للحكم الذاتى فى سياق فيدرالى.

٥ – القسوة البارزة فى القمع العسكرى للتمردات الدورية فى الجنوب.

ثم عملت على رصد وتحليل طبيعة انتهاكات حقوق الانسان فى الجنوب على يد نظام الانقاذ، والتى تتضح خصوصيتها فى نقطتين أساسيتين، الأولى التطرف فى تطبيق سياسات القمع والعنف وهو ما أدى إلى كثافة نوعية لانتهاكات حقوق الإنسان.

الثانية: أن هذه السياسة جاءت فى سياق يتسم بعملية مراجعة وتعلم ايجابى، بل وبوادر حقيقية لصياغة جديدة ولو نسبيا لعلاقة الشمال والجنوب (اتفاق الاتحادى والحركة الشعبية ١٩٨٩).

وأشارت الورقة إلى أن السياسات التى مارستها الحكومة الحالية تجاه الجنوب قد صعدت من المناداه بحق تقرير المصير، وافقدت القائلون بالحل الديمقراطى فى اطار السودان الموحد زمام المبادرة لصالح القائلين بالحل الانفصالى القائم على مبدأ حق تقرير المصير.

مداخل تطوير حركة حقوق الانسان

ونأتى إلى المبحث الثالث والأخير:– بعنوان «مداخل وهياكل النضال من أجل حقوق الانسان فى السودان». حيث تشير الورقة إلى أن الوضع الراهن لحالة حقوق الانسان فى سودان يبرز الحاجة لتطوير مداخل خاصة ومتميزة للنضال من أجل مكافحة هذه الانتهاكات وتقنين ومأسسة ضمانات حقوق الانسان فى هذا السياق النوعى الخاص، وتشير هنا إلى عدد من المحددات الرئيسية هى:–

أولا: التأكيد على الطابع السلمى لنضالات حقوق الانسان.

ثانيا: التكامل والتمييز بين النضال الديمقراطى ونضال حقوق الانسان.

ثالثا: حتمية الجمع والتركيب بين الاجتهاد الفقهى والاجتهاد المدنى.

رابعا: تأمين نضالات حقوق الانسان.

وفيما يخص هياكل وأشكال نضالات حقوق الأنسان فى الظروف الراهنة للسودان تطرح الورقة عددا من الأشكال منها: منظمة للدفاع عن الحق فى التطور السلمى العادل، منظمة للدفاع عن الحق فى التعبير السلمى، منظمات للحقوق النوعية، والحقوق الأقتصادية والأجتماعية.

هذا وتنتهى الورقة إلى الإشارة إلى أن على حركة حقوق الانسان أن تولى عناية خاصة بالدعوة إلى السلام العادل فى السودان طارحه ثلاث مستويات رئيسية لهذه الدعوة.

١ – الدعوة لانهاء الحرب الأهلية بوسائل تفاوضية من أجل اقرار السلام العادل والذى يستجيب للحد الأدنى من مطالب الجنوبيين فى المساواة والاستقلال الذاتى.

٢ – اتخاذ النضال من أجل الديمقراطية طريق سلمى مع تأمين الاعتراف بالحريات الأساسية لجميع المواطنين وجميع من يعيشون على أرض السودان.

٣ – معالجة النتائج الكارثية للحرب الأهلية من خلال مداخل انسانية وسياسية ملائمه، وبصفة خاصة تأمين حق اللاجئين فى العودة وضمان اعادة التوطين فى مناطقهم الأصلية فى اطار ظروف حياه ملائمه.

ذريعة الخصوصية الثقافية

تناولت التعقيبات مناقشة النقاط التى قد اثارتها الورقة بل وتلك المتعلقة بالموضوع ولم تتناولها الورقة، وسوف تقتصر على عرض الانتقادات التى وجهت إلى البحث، لما نراه فى ذلك من فائدة للنقاش.

أخذ د. عبد الله النعيم (استاذ القانون بجامعة – أموري – أتلانتا بالولايات المتحدة وسابقا بجامعة الخرطوم) على البحث أنه لم يقدم عرضا تحليلياً كافياً لأوضاع حقوق الانسان فى السودان من حيث المكونات الثقافية والأشكاليات الهيكلية والمؤسسية والسياسية العامة وطبيعة أجهزة الحكم قبل الانقلاب، مشيراً أنه كان من المفيد جدا لو عالج البحث أشكالية الانفصال بين المنظور الحقوقى لحماية حقوق الانسان بموجب المواثيق الدولية من ناحية وقيم مؤسسات الثقافات السودانية التقليدية، وكذلك كان ينبغى مناقشة دور الأنظمة العسكرية والمدنية السابقة وبخاصة نظام جعفر نميرى ليس فقط فى انتهاك حقوق الانسان وانما أيضا فى تقويض أسس حمايتها هيكليا ومؤسسيا؟

– دعى أيضا إلى تحليل سياسات ومواقف الأحزاب الكبرى والقوى السياسية والأجتماعية المختلفة فى السودان وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومع النظام الأسلاموى الشمولى القائم، وبخاصة تجاه قضية تطبيق الشريعة الإسلامية.

– ورأى أن الباحث بالرغم من أنه ينتقد نظرة التعالى والهيمنه والتسلط من جانب عموم الشمال تجاه الجنوب، إلا أنه عالج قضية التعددية نفسها من منظور شمالى عربى إسلامى فى المقام الأول.

ويرصد د. حيدر ابراهيم على مدير مركز الدراسات السودانية فى بداية تعقيبه عددا من النقاط المنهجية منها أن الباحث تناول عدد من المفاهيم والمصطلحات التى كانت تحتاج إلى تعريفات محددة ودقيقة، وهو ما لم يقم به الباحث فى ورقته، كما أشار إلى أن الموضوعات التى ناقشتها الورقة، لم ترد كعناوين

أو مباحث – كما جرت العادة فى تقسيم أى بحث ولكنها تبدو كموضوعات مستقلة خاصة حين يسهب الباحث فى ايراد التفاصيل والآراء والأطروحات، لذلك قد يفقد القارىء الوحدة الموضوعية التى تربط أجزاء البحث بعنوانه وبأهدافه وبالإفتراضيات التى يريد اثباتها وعرضها وتوضيحها.

كما أشار إلى أن البحث كان يمكن أن يضيف مساهمة أصيلة لو انتقل على ضوء المعلومات التى ذكرها إلى الإجابة على موقع حقوق الإنسان فى أجندة نظام الجبهة الإسلامية وكافة القوى السياسية السودانية الأخرى.

وحول ما أورده الباحث من حتمية الجمع والتركيب بين الاجتهاد الفقهى والمدنى فى السودان، كأحد المداخل لمضالات حقوق الإنسان فى السياق الراهن، أشار المعقب إلى أن الأشكالية ليست فى وجود الاجتهاد، بل تكمن فى عدم وجود القوى الأجتماعية الفعالة التى تفرض الاجتهادات المتقدمة، ذلك لأن المسألة ليست صراعا فقهيا أو فكريا.

ويشير د. أمين مكي مدنى رئيس المنظمة السودانية لحقوق الانسان (السودان) إلى أنه كان جديرا بالباحث بأن يفند دعاوى الخصوصية الدينية والثقافية التى تتذرع بها النظم الإسلاموية فى الدفاع عن ممارستها فى انتهاكات حقوق الانسان، وعلى وجه التحديد مسلك النظام السودانى أمام لجنة حقوق الأنسان التابعة للأمم المتحدة فى جنيف فى دورة انعقادها الثلاثة الماضية.

يلاحظ أن النظام الحالى يعتمد على أمرين أساسين فى بقاءه: القهر والبطش ثم الدعاية الأعلامية والأكاذيب وذلك بعد أن فشلت كافة أطروحاته وبرامجه التى أعلنها فى بيان الانقلاب الأول، معتبرا أن النظام فى حالة انهيار وترنح، وأنه لا يصح القول بأنه يجد سندا أو تأييدا وسط الجماهير.

ويدوه إلى أنه لا ينبغى أن يفوت عليا الدور الذى قامت به المنظمة السودانية لحقوق الانسان، معتبر أن عزلة النظام الحاكم الحالية بجيء أساسا نتيجة لانتهاكات حقوق الانسان ودور المنظمة فى هذا الصدد، وأن من ايجابيات الفترة الماضية أن التفات القوى السودانية المختلفة إلى أهمية العمل فى مجال حقوق الإنسان مركزه على التعاون مع المنظمة والمشاركة فى نشاطاتها والمحاولة من الأستفادة من دوراتها التدريبية والإسهام معها فى المحافل الدولية، حتى أن بعض الأحزاب كحزب الأمة والحركة الشعبية، قامت بتكوين لجان خاصة بحقوق الأنسان إلى جانب عملها السياسى.

بيلما يشير أ. مجدى أحمد حسين رئيس تحرير جريدة الشعب (مصر) إلى أن النظام الديمقراطى هو درجة من حياة وتطور الأمم لا يمكن مناقشته أو المطالبة به فى الفراغ الكونى، وأندا اذا اتفقنا أن الديمقراطية فى معناها العام تنقسم إلى شقين:–

١– أوسع مشاركة سياسية وشعبية.

٢– تداول السلطة فى اطار الدستور.

فأننا سنجد أن تجربة الانقاذ قطعت شوطا أساسيا على المحور الأول، ولم تصل بالتأكيد إلى المحور الثانى بعد مشيرا إلى أن هذا التطور مرهون باستكمال الشرائط الأربعة للديمقراطية وهى:

١– اجماع الأمة على أساس دستورى واحد يدور الصراع الحزبى فى داخله.

٢– توحيد التراب الوطنى.. وانهاء مشروعية أو حق الانفصال من أى فئه داخل المجتمع.

٣– تحقيق قدر محسوس من التوازن الأجتماعى.

٤– تأمين المجتمع من مخاطر الغزو الخارجى بأقصى قدر ممكن.

كما يشير إلى جهود دولة الانقاذ لحل مشكلة الجنوب والحد من تفاقمها أخذا على الباحث استنكاره لوضع الجنوب كموضوع للتنافس بين الشماليين والبريطانيين مشيرا إلى أن طرح القضية بهذه الصورة الحيادية بالغ الغرابة، ذلك لأنه من جهه لا يؤمن بالحياد المطلق كما أنه يفترض أيضا فى كاتب الدراسة الانتماء للحضارة العربية.

ويأخذ د. أحمد أمين البشير (السودان) أستاذ الحضارة والتاريخ الحديث بجامعة UDC بواشنطن على الباحث عدم معالجته لأوضاع حقوق الانسان فى شمال السودان والشرق والغرب السودانى، وأيضا قصور رصد موقف كافة فصائل الحركة الشعبية من قضية حقوق الإنسان. كما يرى أنه لم يهتم بالجانب التاريخى لتطور الأوضاع فى السودان ويأخذ على الدراسة كذلك لجوئها فى بعض الصياغات إلى التعميم.

وقد أشار المعقب إلى أهمية أن تناقش الدراسة وضعية حقوق المرأة فى ظل نظام الانقاذ، خاصة وأن الترابى يزعم أن لديه موقف يتسم بالتحرر والتقدمية ويميزه عن سواه فى الحركة الأسلامية وأنه كان ينبغى على الدراسة أن تتناول بالرصد والتحليل الصدام بين كاسبربيرو والحكومة السودانية.

أن الورقة قد قدمت اضافة موضوعية إلى قضية حقوق الانسان فى ظل النظام الشمولى الحاكم فى السودان حيث حرصت على التناول الموضوعى والتحليل العلمى للأوضاع ، وليس الوقوف على وقائع وانتهاكات بعينها، اذ أن هذا الجانب قد تم استيفاءه تماما، فيما رأى الأستاذ/ مجدى أحمد حسين أن تلك الدراسة تعد من الدراسات الهامة القليلة التى كتبت فى الآونه الأخيرة فى مصر، وثمن الدكتور عبد الله نعيم مساهمة الورقة فى المبحث الثالث «مداخل وهياكل النضال من أجل حقوق الانسان باعتبارها مساهمة هامة ومتميزة.

مناظرات حقوق الانسان

هو أحد البرامج البحثية الأساسية فى أنشطة المركز، وتتلخص مهمه هذا البرنامج فى تقديم معالجات لحقوق الانسان على ضوء القضايا الراهنة للتطور السياسى والأقتصادى والثقافى فى العالم العربى من خلال تنظيم وخوض عدد من المناظرات حول أشكاليات هذا التطور.

وتبدأ المناظرة بأعداد ورقة حول موضوعها من جانب أحد باحثى المركز أو من خارجه، ثم يدعى عدد من المعقبين من مدارس فكرية مختلفة لاعداد تعقيب مكتوب عليها، ثم يدعى الباحث والمعقبون وعدد من المختصين بالموضوع للمناظرة على مائدة مستديرة ليوم واحد، وتنشر ورقة العمل حول التعقيبات وموجز للمناقشات فى سلسلة مناظرات حقوق الانسان. وقد اصدر المركز حتى الآن اثنين من هذه الكراسات الأولى «ضمانات حقوق الانسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى» والثانية: «الثقافة السياسية الفلسطينية: الديمقراطية وحقوق الأنسان».

الأصولية الإسلامية تفاقم مشكلات التنوع العرقى

عقد مركز الدراسات السودانية بالقاهرة بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ندوة حول «التنوع الثقافى وبناء الدولة الوطنية فى السودان» فى أبريل الماضى.

تطرقت الندوة التى شارك فيها عدد من الباحثين والكتاب السودانيين والمصريين والأوربيين، إلى دراسة عدد من المحاور الأساسية شملت مفهوم التعددية فى السياق السودانى، والصراعات الأثنية والتطور السياسى بالسودان، والدين والثقافة فى السودان وسياسات تعريب الجنوب، وعددا من القضايا المتصلة بمشكلات المرأة السودانية، التى ساهمت فيها ندى مصطفى مسئول برنامج المرأة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بورقة حول الأوضاع التعليمية للمرأة السودانية ستعرض لها فى العدد القادم. وستعرض هنا لورقة أ/ طه ابراهيم مدير مركز الدراسات الاستراتيجية السودانية بالقاهرة (التنوع الثقافى وبناء الدولة الحديثة).

يعرف الباحث الدولة الحديثة بأنها الدولة التى تقوم على انقاض الدولة القديمة التى كان الحاكم فيها مصدر كل السلطات استنادا إلى تصور أنه الإله أو أنه ينوب عن الإله. ويشير إلى أن الدولة الحديثة نشأت من خلال صراع طويل وهى تقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات وهو صاحب الحق فى اختيار الحاكم.

ويتظر الباحث إلى التنوع العرقى باعتباره أحد مصادر التنوع الثقافى الذى يندرج فى اطاره تنوع الثقافات بالمعنى الأشمل لكلمة الثقافة والتى تتضمن الدين واللغة والفنون والعادات والتقاليد والرؤى الشعبية للحياة وتنوع الجذور الحضارية والسلوكيات المختلفة.

الأندماج القسرى

يناقش الباحث ظاهرة التنوع الثقافى والعرقى مشيراً إلى أن أفريقيا كانت تتكون من آلاف القبائل المختلفة ثقافيا، ويمجيء الاستعمار الأوربى جرى جمع أكبر عدد من القبائل فى مناطق جغرافية محددة مارس الاستعمار فيها سلطات السيادة والهيمنة على هذه القبائل التى باتت مندمجة قسراً تحت هيمنة سياسية واحدة مكونة بذلك النواة الأولى لدولة الأعراق واللغات المختلفة وقد بقيت الحدود الجغرافية التى رسمها الاستعمار كما هى بعد رحلية، تتناحر بداخلها وتتنازع عشرات القوميات واللغات والأعراق.

ويضيف الباحث أن السودان قد مر بأوضاع مماثلة ففى ظل الهيمنة المصرية على السودانيين خلال عهد محمد على تم حشر أكبر عدد من القبائل فى أكبر رقعة استطاع الجيش المصرى بسط نفوذه عليها بغض النظر عن التباينات الثقافية الشديدة بين هذه القبائل. وقد تكرست مشكلة التنوع العرقى بالسودان بمجيء الاستعمار الانجليزى.

ويلاحظ الباحث أن النخب السودانية الممثلة للحركة الوطنية لم تجد فى حربها ضد الاستعمار سوى التمسك بالهوية العربية – الاسلامية موضحا أن هذه الهوية قد فاقمت من سلبيات التنوع الثقافى فى السودان وعمقت من مخاطر بناء الدولة الحديثة. وأشار فى هذا الصدد إلى أن النخب التى قادت الاستقلال تحت شعلة الهوية العربية – الإسلامية قاومت بشكل مستمر أحيانا وصارخا أحيانا أخرى وضع نظام سليم للحكم يقوم على احترام التنوع الثقافى.

مصادرة التنوع الثقافى

ويشير الباحث إلى أنه قد تم تجسيد الأعتراف بأحادية الهوية العربية الإسلامية فى دستور السودان عام ١٩٥٦ وتعديلاته فى عام ٧٤، والدستور الدائم عام ١٩٦٨ . ويلاحظ أن الأعتراف بالتنوع الثقافى قد تم قصره على جنوب السودان. ويؤكد الباحث أن قوانين سبتمبر لعام ١٩٨٣ .. وهى قوانين إسلامية تصادر كل امكانيات التنوع الثقافى، وهى لاتقف عند مصادرة التنوع بين المسلمين وغيرهم بل تمتد هذه المصادرة إلى المسلمين فيما بينهم وهو ما وجد تعبيره فى ذبح التيار الإسلامى المتنور ممثلا فى محمود محمد طه وشيوخ الصوفية.

ويخلص الباحث إلى أن التصور الأصولى السلفى للإسلام لا يتفق مع التنوع الثقافى ومقتضياته، وذلك بإنطلاقه من أن الشريعة هى المصدر الوحيد للحقوق والواجبات وهى مصدر التشريع والقانون، وهى صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان وعلى كل ما يستجد من أمور.

ويرصد الباحث للتدليل على ذلك أحكام معاملة أهل الذمة فى الفقه الإسلامى والتى وثقها كتاب ابن القيم الجوزية والشروط العمرية لمعاملة أهل الذمة والتى تقوم على أن الدين أساس المواطنه وغير المسلمين هم أهل ذمة.

ويرد فى اطار هذه الأحكام حظر بناء كنائس وأديرة فى مواقع تواجد أهل الذمة وحظر تجديد ما خرب من أماكن عبادتهم، وألا يرفعوا أصواتهم فى صلاتهم وألا يضربوا نواقيس كنائسهم الا ضربا خفيفا ولا يظهروا عليها صليبا، ولا يشاركوا فى تجارة الا أن يكون للمسلم أمر التجارة، وعليهم أن يوقروا المسلمين فى مجالسهم ويرشدوهم الطريق، ويقوموا لهم فى المجالس أن ارادوا الجلوس.

وتحمل هذه الأحكام موقفا ضد الأقليات الدينية أو المختلفين دينيا بصفة عامة، وهو موقف يتوقف عليه حسبما يرى الباحث – أمرين أولهما اقتصار الولاية على المسلمين فقط وثانيها اعتبار أهل الذمة أعداء محتملين.

ويصل الباحث فى ختام ورقته إلى أن بناء دولة حديثة فى السودان على أساس من التنوع الثقافى لن يأتى إلا من خلال دولة موحدة تشكل الليبرالية والفيدرالية ملامحها الأساسية وتقوم على أحترام التنوع وحقوق الانسان.

مصادر الاستمرارية

فى اطار اهتمام مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان للاعداد لمناظرة حول «وضع حقوق الانسان فى ظل النظم الشمولية – حالة السودان ٨٩–١٩٩٤» استضاف المركز الدكتور/ ريتشارد لوبان رئيس مركز الدراسات الأفريقية بجامعة رودا ايلاند فى الولايات المتحدة، والدكتور فيرتون جاكسون الباحث المتخصص فى الشئون السودانية فى شهر يناير الماضى فى لقاء مع فريق الباحثين بالمركز، حيث جرت مناقشة موسعة حول الموضوع عرض خلالها الباحث/ علاء قاعود الأفكار الرئيسية للورقة التى أعدها، وهو ما اثار نقاشا حول عدد من النقاط المرتبطة بالوضع الراهن فى السودان، كان من أبرزها:–

• أن أى حديث حول مستقبل النظام يجب ألا يغفل أن هناك جماعات مصالح تساند النظام وأن هذه الجماعات تنمو وتكتسب مواقع جديدة فى السلطة فى السودان، وهى متمثلة فى شرائح من الطبقة الوسطى، وبعض التجار المستفيدين والضباط جانب من التكنوقراطيين وذلك فى اطار سياسة الاحلال التى يتبعها النظام.

• أن جدية أى تحليل لقدرة النظام السودانى على الاستمرار يرتبط بتقييم موضعى لقوة هذه الجماعات فى ظل الوضع الراهن فى السودان، وكذلك دور وقوة المعارضة السودانية وتطرقت المناقشات فى هذا الصدد إلى تناول وجهتى نظر مختلفتين:

– الأولى: وجهة نظر للمعارضة السودانية، والمتمثلة فى أن النظام منهار ولكنه مستمر لعدم وجود بديل قوى.

– الثانية: مفادها أن النظام يكتسب أرضا جديدة وذلك فى ظل استخدامه لآليات الهيمنة الشمولية، وارتباط خطابها برؤى تيار الإسلام السياسى.

• أن انهيار النظام الحالى لا يقدم حلا لمشكلة الجنوب، ذلك أن أستقراء معطيات مواقف التيارات السياسية السودانية، يشير إلى أنه من المحتمل أن يستمر السودان أسير الدائرة حكم مدنى ثم انقلاب، فذورة شعبها وهكذا... ذلك أن حل مشكلة الجنوب يتطلب انتهاج سياسات ديمقراطية تتمثل فى توسيع قاعدة الحكم واقرار نظام سياسى يحترم الحق فى المساواة ويتيح قدراً مرضيا من المشاركة فى الشئون العامة بلا تمييز بين مواطنيه.. وهى متطلبات مازالت القوى السياسية السودانية الفاعلة قاصر عن لمكانية الوفاء بها.

• أن هناك شكوكا جدية حول فاعلية الاعتماد على الغرب لاجبار النظام السودانى احترام حقوق الانسان، ذلك أن الغرب وإن كان يمارس ضغوطا على النظام الحالى لتحسين حالة حقوق الانسان، إلا أن الاستمرار فى ممارسة تلك الضغوط مرهون بعدم تعارضها مع مصالحه، كما أن سقفها لا يتجاوز الحصار الأقتصادى.. وهو أمر اثبت النظام الحالى حتى الآن قدرته على تحمل آثاره السلبية.

حقوق الطفل فى ظل قانون الأحوال الشخصية

نظم الاتحاد النسائى للسودان بالقاهرة ندوة فى مارس الماضى، لمناقشة الآثار الأجتماعية للقانون ٤٢ لسنة ١٩٩١ الخاص بتنظيم الأحوال الشخصية للمسلمين فى السودان.

وقد شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان فى هذه الندوة بورقة بحثية أعدها علاء قاعود الباحث بالمركز والتى ركزت على قراءة حقوق الطفل فى ظل هذا القانون مقارنة بالشرعية الدولية والأقليمية لحقوق الانسان وتعرضت الورقة إلى أوجه القصور التى يعانى منها هذا القانون مشيرة إلى أن نصوصه قد جاءت مجافية لقواعد وأصول صياغة النص القانونى، حيث جاءت العديد من الصياغات عامة بحيث يصعب تحديد مدى الالتزام بها، فيما أتى البعض الآخر مجافيا للمنطق العقلى وذلك فى تنظيمه للعديد من الأمور، فنجده مثلا ينظم زواج المجنون، وأيضا نجد أن القانون يجيز الوصية فى حالة اختلاف دين الموصى له عن دين الموصى، بينما لا يجيز التوريث من المسلم إلى غير المسلم.

وفيما يخص تنظيم القانون لحقوق الطفل لاحظت الورقة أن:

- أن القانون قد توسع فى اضفاء المشروعية على تصرفات الولى على حساب الحق فى الأسرة فمثلا نص فى الفقرة ٤ من المادة ٣٢ على أن «يصبح العقد باجازة الولى الخاص إذا تزوجت امرأة بالولاية العامة مع وجوده فى مكان العقد أو فى مكان قريب يمكن أخذ رأيه فيه، فإن لم يجز فيكون له الحق فى طلب لالفسخ ما لم تمضى سنه من تاريخ الدخول وهو الأمر الذى يعنى أن من حق الولى الخاص (أقرب الرجال إلى المرأة على ترتيب الارث مثل الأب أو الأخ أو الجد ... الخ) فى حالة زواج امرأة بالولاية العامة (بإذن من القاضى المختص) أن يطلب بفسخ عقد الزواج خلال سنة من الدخول، حتى ولو ترتب على الزواج حمل أو انجاب... وهو ما يهدره الحق فى الأسرة وفقا لما تنظمه المواثيق الدولية.
- اجاز القانون فى المادة ٤٠ زواج المميز (أى من بلغت عشر سنوات) وهو ما يتناقض مع التوصية الخاصة بسن الزواج والصادرة بقرار الجمعية العامة رقم ٢٠١٨ (د – ٢٠) نوفمبر ١٩٦٥ والتى تقتضى أن يكون الحد الأدنى لسن الزواج خمسة عشر عاما.
- اشترط القانون لاستحقاق الولد لنفقة التعليم، أن يكون أبيه قادراً وأن يكون الولد لا مال له، وأن يواصل تعليمه بنجاح معتاد (مادة ٨٢) الأمر الذى يفتح الباب واسعا أمام الآباء للتحل من الالتزام بنفقة التعليم للأبناء.
- هذا وقد أشارت الورقة إلى أن القانون قد عكس في مجملة النظرة الاستعلائية تجاه الديانات الأخرى وهو الأمر الذى يظهر بوضوح فى تنظيمه لدين المحضون حيث نص فى المادة ١١٤ على :

(١) يتبع المحضون خير الأبوين دينا.

(٢) إذا كانت الحاضنة على غير دين أب المحضون المسلم، فتسقط حضانتها باكمال المحضون السنة الخامسة من عمره، أو عند خشية استغلالها للحضانة، لتنشئة المحضون على غير دين أبيه.

هل تسهم حركة حقوق الانسان فى ايجاد مخرج لأزمة الجزائر

عقد مركز القاهرة أمسية فكرية في إطار صالون «ابن رشد» بعنوان «نحو مخرج ديمقراطي لازمة الجزائر: دور الحركة العربية لحقوق الانسان». وذلك فى ابريل الماضي، بمشاركة عدد من أعضاء مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان المجتمعين في القاهرة حينذاك وجمع من المثقفين من الجزائر والمغرب وموريتانيا وفلسطين واليمن والسودان ومصر.

وقد تحدث في الأمسية غاشير بوجمعة رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان، أ./ فهمي هويدي المفكر والكاتب الإسلامي المعروف، د. محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ود./ نيفين مسعد أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الأقتصاد والعلوم السياسية.

تناول بوجمعة خصوصية الأوضاع مبيناً أن الجزائر عانت من فترة إستعمار ممتدة أثرت كثيراً علي البني الإجتماعية والثقافية وبعد الاستقلال مرت الجزائر بمرحلتين، استمرت الأولي منذ الاستقلال وحتى ١٩٨٩ وهي الفترة التى شهدت هيمنة الحزب الواحد. بينما بدأت الثانية. عندما خرج الشباب للشارع وطالبوا بالتغيير مما أضطر النظام السياسي إلي التحول للتعددية ولكنه كان تحولاً سريعاً وبلا تمهيد وبلا أرضية ثابتة وهو ما أدي إلي نشوء ديمقراطية شكلية مزيفة وقوي تتصارع بشكل دموي، حيث يوجد لدينا ٦٣ حزباً وآلاف المنظمات الأهلية وعدد من محطات التليفزيون، ومنظمات حقوق الانسان، لكن هذا لا يؤكد أن هناك ديمقراطية فعلية. وأضاف بأن جوهر المشكلة الجزائرية غياب الديمقراطية سواء لدي التيارات السياسية أو المثقفين الذين يدعون ذلك.

أكد أن أزمة الجزائر لم تنفجر في إنتخابات ١٩٩١ بل انفجرت قبل ذلك، عندما رأي كل تيار فى نفسه الحقيقة المطلقة ورفض الحوار مع الآخر.

فأنت كافر إذ لم تكن مسلماً متدينا وأنت جاهل إذا لم تكن إشتراكياً.

وأوضح بوجمعة أن الرابطة الجزائرية كمنظمة لحقوق الانسان ترفض العنف بكل أشكاله وأيا كان مبرره ولكنها لا تستطيع أن تلعب دوراً فى التغلب علي المعضلة الجزائرية وذلك أن حركة حقوق الانسان حركة غير سياسية لا تخلط بين مبادىء حقوق الانسان والتوجهات والاختيارات السياسية، وبالتالي فإن تدخل منظمات حقوق الانسان قد لا يؤدي إلى حل المعضلات السياسية بل قد يؤدى إلي سقوط هذه المنظمات تحت وطأة الخلاف بين التيارات السياسية المختلفة، هذا إلي جانب غياب الثقافة السياسية الديمقراطية لدي الجماهير وأثاره بالسلب علي منظمات حقوق الانسان، حيث تتأثر قدرة حركة حقوق الانسان علي المشاركة الفعالة في حل قضايا الوطن بمدي فاعلية المجتمع المدني.

وفي مقدمة مداخله أوضح فهمي هويدي أن الدول العربية كلها تأخرت عن التدخل في حل مشكلة الجزائر، وأن تدخلها كان معوقاً لحل الأزمة الجزائرية نتيجة تركز هذه الجهود علي الحل الأمني ومساعدة المؤسسة العسكرية.

والقول بأن الشعب الجزائري لم يكن مؤهلا للديمقراطية من شأنه أن يرجئ التمتع بالديمقراطية. فالديمقراطية لها ثمن واختيار الشعب قد يكون خاطيء لكن من حق الشعب أن يختار وأن يدفع ثمن إختياره. وأكد هويدي أن الثمن الذي تدفعه الجزائر الآن هو ثمن باهظ لا يقارن بالحال لو سارت العملية الديمقراطية إلي نهايتها.

وأبدي هويدي عدم تفاؤله بأى دور متوقع لحركة حقوق الانسان فى العالم العربي لحل معضلة الجزائر نتيجة لما وصفه بغياب دور الانسان العربي. إلا أنه أكد أن هذه ليست دعوة للإستسلام مشيراً إلي أن جهود تبذل علي الساحتين العربية والإسلامية لحل الأزمة وإن كانت تجري بكثير من الكتمان.

وشدد علي ضرورة أن يتفهم العرب المعضلة الجزائرية علي نحو دقيق وعلمي باعتبارها صراع علي هوية الجزائر وليست صراعا بين الاسلاميين والعسكريين ومن حق الشعب الجزائرى أن يختار هويته واستنكر في ختام مداخلته محاكمة جبهة الأنقاذ في الجزائر بميراث الإسلامى السياسي في العالم كله واتهامها بأنها ستنقلب علي الديمقراطية مشيرا إلي أن تلك حجج العسكريين الذين لم يحترموا الديمقراطية أبداً.

أوضح د./ محمد السيد سعيد فى بداية مداخلته أن هناك استراتيجيتين أمام حركة حقوق الأنسان في التعامل مع المعضلة الجزائرية، الأول هي حياد حركة حقوق الانسان حيال القوي السياسية المختلفة لكن الحركة قد تضطر إلي تحييذ قوي سياسية علي أخري من منطلق حقوق الانسان.

والثانية تقوم علي الربط بين المشاركة السياسية وحقوق الانسان وهذه الاستراتيجية تطرح بسبب عمق المعضلات التى تواجه العالم العربى فيما يتعلق بالموقف من قوى غير ديمقراطية تصل للسلطة باستغلال الآليات الديمقراطية؟!

بـــوجهـــة: الصـراع الدمـوى كـان وليـد التـحـول السـريع للديمقـراطيـة

فهمي هويـدي: لا تحاكموا جبهة الأنقاذ بميراث الأسلام السياسى فى العالم كله.

محمد السيد سعيد: الغاء نتائج الانتخابات كان انقلابا على الديمقراطية ووصول جبهة الأنقاذ للسلطة ذبح للديمقراطية بآليات ديمقراطية

نيفين مسعد: لا يمكن الموافقة على اطلاق يد الإسلاميين بدون ضمانات أو ضوابط

فالغاء الجيش للانتخابات التي أدت إلي حصول جبهة الأنقاذ علي أغلبية المقاعد في الجولة الأولي، يعد إنقلاباً علي الديمقراطية، والموافقة علي وصول جبهة الأنقاذ للسلطة مع يقيننا أنها تحمل برنامجا سياسيا معاديا للديمقراطية هو ذبح للديمقراطية بآليات الديمقراطية.

معضلة من هذا النوع كما يقول د/ سعيد هي التي تؤكد أن هناك أهمية لأن تلعب حركة حقوق الانسان العربية دوراً في معالجة الأشكاليات السياسية التي تواجه الأمة.

وفيما يتعلق بالمعضلة الجزائرية أوضح أن الحل من وجهة نظر حركة حقوق الانسان ربما يكون هو حق جبهة الأنقاذ في تولي الحكم مع وضع ضمانات تحول دون إنقلاب هذه الحركة علي الديمقراطية. هذه الضمانات تتلخص في الفصل بين وظائف السيادة ووظائف الحكم، بحيث تكون وظائف السيادة يد مجلس الرئاسة من العسكريين ووظائف الحكم في يد جبهة الأنقاذ.

ورغم أن ذلك نوع من ازدواج للسلطة إلا أنه وضع غير غريب كلياً في العلوم السياسية ويمكن أن يكون مؤقتا لدورتين إنتخابيتين حتي تتحقق تطورات تعزز التحول الديمقراطي الرشيد. وأشار إلي الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا موضحاً إمكانية تطوير ديمقراطية إسلامية علي غرار الديمقراطية المسيحية.

وأنهي د/ سعيد مداخلته بتأكيد أهمية دور المجتمع المدني وبعث دورة في النضال الديمقراطي موضحاً أن الحركة العربية لحقوق الانسان، ويمكن أن تقوم بدور فعال وايجابي.

وأوضحت د. نيفين مسعد في مداخلتها أن تعقد الأوضاع في الجزائر ناتج عن تداخل القوي الإسلامية مثل الجماعة الإسلامية المسلحة وجبهة الأنقاذ والتكفير والهجرة التي تستخدم جميعها العنف وإراقة الدماء، بالاضافة إلي عنف الدولة ضد الجماعات الإسلامية أطراف المجتمع المدني.

ويزيد الأمر تعقيداً الوضع الأقليمي للجزائر فهي قاطرة للمغرب العربي كله.

وهناك كذلك إلتباس المرقف الدولي من قضية الجزائر وتبدله أربع مرات بين الحياد، والخوف والحذر من الوضع الجزائري، ومحاولة الظهور بمظهر ديمقراطي والدعوة لحل المعضلة الجزائرية ثم الانقلاب مجدداً علي الديمقراطية والمساندة الواضحة للنظام العسكري.

ثم تحدثت د. نيفين عن السيناريوهات المطروحة لخصتها في المراهنة علي النظام الجزائرى الراهن ونجاحه فى حل المعضلات السياسية والأقتصادية. إلا أن هذا السيناريو تواجه صعوبات أولها العلاقة التبادلية بين الأستقرار السياسي والأستقرار الأقتصادي. فكل تنمية اقتصادية تحتاج أولاً إلي استقرار سياسي وثانيها أن النخبة التي تحكم الآن هى تلك التي حصلت علي الاستقلال مذ الستينيات وهي نخبة هرمه في حين أن ٢٥ ٪ من الشعب الجزائرى شباب وهذا يعني أن هناك فجوة بين من يحكمون وأغلبية الشعب.

السيناريو الثاني يراهن علي الجبهة الإسلامية للأنقاذ ويتضمن إعطاء السلطة لجبهة الأنقاذ مع الإحتفاظ بضمانات خاصة بالديمقراطية وحقوق الانسان.

إلا أن هذا السيناريو لا يخلو هو الآخر من صعوبات منها أن الإسلاميين في الجزائر ليسوا تياراً واحداً، بل أن هناك عدة تيارات تنقسم بين معتدله ومتشددة. المعتدلة تطن قبولها للديمقراطية ولكن ماذا بعد الوصول للسلطة وبناء الدولة الإسلامية؟ فالديمقراطية هنا أداء وليست غاية في ذاتها. أما المتشددة فتري أن الديمقراطية هي تجديف وهرطقه وتشبهاً بالغرب.

السيناريو الثالث يري إعطاء جبة الإنقاذ السلطة بدون ضمانان لأن هذا هو إختيار الشعب وإذا كان خاطئا فعلي الشعب أن يتحمل. إلا أن هذا السيناريو هو الآخر لا يخلو من صعوبات أولها أن إختيار الشعب لجبهة الإنقاذ في إنتخابات ١٩٩١ ليس إختياراً أبديا بل هو بالأصح إختيار انتقامي ضد جبهة التحرير وبالتالي لا يمكن الموافقة علي إطلاق يد الإسلاميين في الجزائر بدن ضوابط وضمانات.

أما السيناريو الرابع فهو يعتمد علي عقلاء الأمة من التيارات السياسية المختلفة الذين لم يتورطوا في عنف ضد المدنيين، وفي هذا الإطار يمكن للرابطة الجزائرية لحقوق الانسان أن تلعب دوراً هاماً للخروج من المأزق الجزائري.

وقد تناولت المناقشات في القاعة قضية موقع الديمقراطية من الفكر السياسي العربي عموماً، وتعميم نماذج الحكم الاسلامية علي التجربة الجزائرية، والموقف الحضاري من إختيارات الشعوب العربية ودور المثقفين العرب في حل معضلات الأمة العربية، وشروط الدخول للديمقراطية.

الطائفية ... وحقوق الانسان

فيوليت داغر

يأتى اصدار «الطائفية وحقوق الانسان» ليمثل باكورة سلسلة كراسات «مبادرات فكرية» وهى سلسلة يستهدف من خلالها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان التجاوب مع المبادرات الفكرية للمهمومين بحقوق الانسان، وحفز روح الاجتهاد والتأليف فى القضايا ذات الطبيعة الاشكالية فى ميدان حقوق الانسان عامة وتلك التى تتصل منها بالثقافة العربية وتنمية التحول الديمقراطى، والنشاط العلمى لحقوق الانسان فى العالم العربى خاصة.

ويتناول هذا الاصدار الأول أحد القضايا الساخنة فى المنطقة العربية، الا وهى الطائفية وذلك بالطبع فى علاقتها بحقوق الانسان، وتتخذ الكاتبة هنا كنموذج للتناول «الحالة اللبنانية» والتى تمثل مثالا صارخا لما يمكن أن يجنيه المجتمع من كوارث نتيجة سيادة المناخ الطائفى، حيث دفعت لبنان ثمن ذلك ١٦ عاما من الحروب التى دمرت أساسيات البنية التحتية الاقتصادية، وهجرت ٧٥٠ ألف مواطن داخل لبنان، وتركت قرابة مائة ألف معاق، بالاضافة لفقدان ١٧٠ ألف قتيل، وهدم احياء وقرى واحداث كوارث بيئية.

وتوضح الكاتبة انه وان كان التقنين الرسمى فى لبنان قد اعطى الطائفية شكلها القانونى، فان التبلور المتصاعد للمؤسسات الطائفية والتحالفات الخارجية للطوائف قد رهن أكثر فأكثر السلم الاجتماعى فى لبنان بالحمى الطائفية مع تباعد مصالح المؤسسات الطائفية المختلفة، ومن ثم فالى اليوم لم تدخل لأية مؤسسة لبنانية المفاهيم الجمهورية الأساسية، حيث مازال الفرد اسير الجماعة العائلية الفعلية السلطان، والجماعة الطائفية الرمزية ذات السلطان، حتى أنه يمكننا القول بأن نظام العلاقة بين أركان النظام اللبنانى هو نظام دكتاتورية مقنعة.

هذا وإن كانت الطائفية تعنى اعلاء الأفراد من شأن الانتماءات الفئوية (الدين، القبيلة، العائلة) على الانتماءات العامة كالانتماء الى الوطن، فان الكاتبة قد حصرت تناولها على الطائفية الدينية، مشيرة إلى أنها تدخل حيز التعارض مع الشرعية الدولية لحقوق الانسان، عندما تصبح مرجعا حقوقيا يحدد دور الأفراد والجماعات بشكل كلى أو جزئى، اما ومازال المعتقد لايلزم إلا من يؤمن به دون تعديه إلى القانون العام، ولايحرض على الكراهية أو العنف أو العداوة أو التمييز: فليس بالامكان الحديث عن الطائفية بما فى ذلك وجود تعبيرات مشتركة وتجمعات على اساس المعتقد قائمة على الاختيار الحر، لاتعتبر مشروعها الخاص ملزما للمجتمع.

كما تنوه الكاتبة الى أن اتفاق الطائف مثل خطوة متقدمه بالمقارنة مع معطيات ماقبل الحرب، وذلك بما ورد ضمنه فيما يتعلق بالغاء الطائفية السياسية وان لم يوضع ذلك موضع التطبيق، إلا أن الاتفاق ومن جهة اخرى قد أغفل التعرض للبعدين الاجتماعي والتربوى للطائفية، واللذان يمثل البحث عن سبل تجاوزهما مسألة ملحة، ذلك أن الغاء الطائفية بشكل كامل هو وحده الكفيل بضمان حقوق المواطن باختلاف الدين والطائفه.

باللغة العربية

١ . ابراهيم البيومى غانم. الفكر السياسى للامام حسن البنا. – القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٢ . – ٥١٨ ص؛ ٢٤ سم. – (سلسلة الحضارة الإسلامية).

٢ . ابراهيم عبد السيد. السلطان الكنسى ابوة لا ارهاب. – القاهرة: مطبعة المحبة، ١٩٩٥ . – ٩٤ ص؛ ١٩ سم

٣ . احمد شلبى. العلاقات الدولية فى الفكر الاسلامى – القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٤ . – ٢١٠ ص؛ ٢٢سم

٤ . تركى على الربيعو. العنف والمقدس والجنس فى المثيولوجيا الإسلامية. – بيروت: المركز الثقافى العربى، ١٩٩٤ . – ١٩١ ص؛ ٢٢سم

٥ . توفيق الشاوى. فقه الشورى والاستشارة. ط ٢ . – القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢ . – ٨٤٣ ص؛ ٢٤سم

٦ . توفيق محمد الشاوى. الشورى أعلى مراتب الديمقراطية. – القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٩٤ . ٢٤سم؛ ٢٠٧ ص

٧ . حسن صادق جذور الفتنة فى الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات / حسن صادق. – ط٢ . – القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٣ . – ٦٠٣ ص، ٢٤

٨ . حسين احمد امين. الموقف الحضارى من النزعات الدينية ودراسات اخرى. – القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤ . – ٢٥٨ ص؛ ٢٤سم

٩ . خليل احمد خليل. العقل فى الإسلام: بحث فلسفى فى حدود الشراكة بين العقل العلمى والعقل الدينى. – بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣ . – ٣٥٩ ص

١٠ . راشد الغنوشى. الحريات العامة فى الدولة الإسلامية / راشد الغنوشى. – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ . – ٣٨٢ ص؛ ٢٤ سم يحتوى على كشاف

١١ . سعيد النجار. نحو تفسير مستنير للتراث. – القاهرة: جمعية النداء الجديد، ١٩٩٥ . – ٣٩ ص؛ ٢٢ سم. – (رسائل النداء الجديد؛ ٢٣)

١٢ . الصحوة الارهابية الداعية لنظام الخلافة العالمية الاستبدادى. – بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٤ . – ٢٠٨ ص؛ ٢٤سم. – (سلسلة الدراسات الاستراتيجية الاسلامية).

١٣ . عادل ضاهر. الاسس الفلسفية للعلمانية / عادل ضاهر. – بيروت: دار الساقى، ١٩٩٣ . ٤٢٩ ص؛ ٢٤ سم

١٤ . عبد الله احمد النعيم. نحو تطوير التشريع الاسلامى / ترجمة وتقديم حسين أحمد امين. – القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٤ . – ٢٤٨ ص؛ ٢٤ سم

١٥ . عبد الهادى عبد الرحمن. سلطة النص: قراءة فى توظيف النص الدينى / عبد الهادى عبد الرحمن. – بيروت: المركز الثقافى العربى، ١٩٩٣ . ٢٤٠ ص؛ ٢٤ سم

١٦ . عثمان عبد عثمان. الدولة الاسلامية بين النظام الوطنى الديمقراطى القائم على توزيع السلطات والصحوة الارهابية الداعية لنظام الخلافة العالمية الاستبدادى / عثمان عبد عثمان. – بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٤ . – ٢٠٨ ص؛ ٢٤ سم. – (سلسلة الدراسات الاستراتيجية الاسلامية)

١٧ . فاطمة المرنيسى. الخوف من الحداثة: الإسلام والديمقراطية / ترجمة محمد دياب. – دمشق: دار الجندى، ١٩٩٤ . – ٢٥٠ ص

١٨ . محمد عمارة. سقوط الغلو العلمانى. – القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥ . – ٣٢٦ ص؛ ٢٢ سم

١٩ . مصطفى محمود عفيفى. الحقوق المعنوية للإنسان: بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة فى النظم الوضعية والشريعة الاسلامية. – القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٤؛ ٢٥١ ص

٢٠ . هالة مصطفى. الدولة والحركات الاسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك. – القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٩٥ . – ٤٤٣ ص؛ ٢٤ سم. – (سلسلة كتاب المحروسة، ٩)

٢١ . يوسف القرضاوى. الصحوة الاسلامية بين الجحود والتطرف / يوسف القرضاوى. – قطر: رئاسة المحاكم الفرعية والشؤون الاسلامية، ١٤٠٢ هـ. – ٢٢٨ ص؛ ٢٢سم. – (كتاب الامة؛ ٢)

٢٢ . كيبيل، جيل. المثقف والمناضل فى الاسلام المعاصر / يان ريشار. – بيروت: دار الساقى، ٢٥٥ ص؛ ٢٤ سم

٢٣ . محمد رضا اللواتى. المعرفة والنفس والالوهية فى الفلسفة الاسلامية والمدارس الفلسفية الاخرى. – بيروت: دار الساقى، ١٩٩٤ . – ٢٠٥ ص؛ ٢٤ سم

٢٤ . كيبل وجيل. يوم الله: الحركات الاصولية المعاصرة فى الديانات الثلاث / ترجمة نصير مروة. – قبرص: دار قرطبة، ١٩٩٢ . – ٢١٩ ص؛ ٢٤ سم

باللغة الإنجليزية

1- Ahmed, Akbar S. Discovering Islam: Making Sense of Muslim History and Society. - London: Routledge, 1993. - 241p. 24 cm

2. Ahmed, Akbar S. Postmodernism and Islam: Predicament and Promise. - London: Routledge, 1992. - 294

3. Butterworth, Charles E. the Political Aspects of Islamic Philosophy. - Massachusetts: Harvard University, 1992. - 406 p; 24 cm

4. Farsoun, Samih K. Political Culture in the Islam Republic of Iran. - London: Routledge, 1992. - 269 p, 24 cm

5. Karamustafa, AHMET T. God's Unruly Friends: Dervish Groups in the Islamic Later Middle Period 1200 - 1550. - Salt lake City: University of Utah Press, 1994. - 159 p; 24 cm

6. Mahdi, Muhsin S. The Political Aspects of Islamic Philosophy. - Cambridge: Harvard Middle Eastern Monographs, 1992. - 604 p; 24 cm

7. Mutalib, Hussin. Islam, Muslims and the Modern State: Case - Studies of Muslims in Thirteen Countries. - London: Macmillan Press, 1994; 347 p

8. Parviz Morewedge. Neopltonism and Islamic Thought. - New York: State University of New York, 1992. - 267 p : 24 cm.

9. Rahnema, Ali. The Secular Miracle.. Religion, Political & Economic Policy in Iran \ Farhad Nomani. - London: Zed Book, 1990. - 376 p; 22 cm

10. Rosenthal, Franz. the Classical Heritage in Islam. - London: Routledge, 1992. - 298 p; 22 cm

11. Zubaida, Sami. Islam : The People & The State... political Ideas & Movements in the Middle East. - London: Routledge, 1993. - 192 p; 24 cm

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم فى مكتبة المركز:

بالانجليزية :

1- Center to Center, U.K, International PEN Bimonthly

2. Council of Europe. Cases before The European Court of Human Rights. - Strasbourg: Council of Europe. Non Periodical

3. Democracy, Strasbourg: International Institute for Democracy, Monthly

4. Human Rights Monitor, Switzerland, International Service of Human Rights, Quarterly.

5. Human Rights Newsletter. Cairo: Afro - Asian Solidarity Organization, Bimonthly

6. Human Rights Quarterly, U.S.A, Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University Press, Quarterly

7. Human Rights Tribune, Canada, Human Rights Inernet, Quarterly

8. IFEX, Canada, International Freedom of Expression Exchange, Clearing House, weekly.

9. INDE on Censorship: to magazine for free speech. London: Bimonthly

10. Middle East Report, U.S.A, The Middle East Research And Indormation Project [MERIP], Bimonthly.

11. Netherland Quarterly of Human Rights, SIM, Netherland, Quarterly.

12. The Family Planning Manager, U.S.A, Management Strategies for Improving Family Planning Service Delivery, Quarterly.

13. The Journal Of The IIHR, France, International Institute Of Human Rights, Quarterly.

14. The Tribune, A Woman and Development Quarterly, U.S.A, Internatonal Women's Tribune Center, Quarterly.

15. Torture, Denmark, International Rehabilitation Council Of Torture Victims, Quarterly.

16. Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Associaton, Monthly.

بالفرنسية :

17- La Lettre Du Mois, France, Agir Ensemble Pour Les Droits De L'Homme, Monthly.

بالانجليزية والفرنسية :

18- African Human Rights Newsletter, The Gambia, African Center For Democracy And Human Rights Studies, Quarterly.

بالعربية والفرنسية :

19- Des Droits de L'Homme, France, Fidration Internationale des Ligue, Weekly.

بالعربية والإنجليزية :

٢٠ . النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية. لندن منظمة العفو الدولية؛ شهرية.

بالعربية والإنجليزية والفرنسية :

٢١ . العالم العربى فى البحث العلمى. فرنسا: معهد العالم العربى، نصف سنوية.

بالعربية :

٢٢ . أصول. فرنسا: مؤسسة أصول الثقافة؛ غير دورية

٢٣ . حقوق الإنسان. مصر: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان؛ غير دورية

٢٤ . حقوق الإنسان فى لبنان. لبنان: الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان؛ شهرية

٢٥ . السياسة الدولية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: الأهرام؛ فصلية

٢٦ . شؤون عربية. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ فصلية

٢٧ . الطريق. بيروت: الطريق. مرة كل شهرين

٢٨ . الطليعة. القدس؛ أسبوعية

٢٩ . القانون وحقوق الإنسان. مصر: اتحاد المحامين العرب؛ شهرية

٣٠ . كراسات استراتيجية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام؛ مرة كل شهرين

٣١ . المجتمع المدنى. مصر: مركز ابن خلدون؛ شهرية

٣٢ . مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ فصلية

٣٣ . مستقبل العالم الاسلامى. مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامى؛ فصلية

٣٤ . المستقبل العربى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ شهرية

٣٥ . منبر الشرق. القاهرة: المركز العربى الإسلامى للدراسات؛ مرة كل شهرين

٣٦ . منبر الصحة والبيئة. مصر: جمعية التنمية الصحية والبيئية؛ غير دورية

٣٧ . النداء الجديد. مصر: جمعية النداء الجديد؛ شهرية

٣٨ . نشرة حقوق الإنسان – نشرة إخبارية. مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ شهرية

٣٩ . النهج. سوريا: مؤسسة الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى؛ فصلية

SAWASIAH
CIHRS
سواسية
July 1995 NO. 5

مستقبل اليمن بين السيناريو الصومالى والسودانى؟

القى د. محمد عبد الملك المتوكل مدرس العلوم السياسية بجامعة صنعاء وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان ونائب رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان محاضرة فى ابريل الماضى – بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان تناول فيها مستقبل النظام السياسى وحقوق الانسان بعد الحرب الأهلية فى اليمن.

أوضح المتوكل أن اليمن خرج من الحرب العسكرية ودخل حربا سياسية لم تنته بعد ويهدد استمرارها بعودة اليمن مرة أخرى إلى الأقتتال المسلح. وأشار المتوكل إلى أن اليمن لم يشهد تجربة ديمقراطية حقيقية أثناء دولة الوحدة وقبل الحرب، مؤكدا أن التوازن فى سلطات الحكم كان تعبيرا عن توازن عسكرى دقيق أكثر منه تعبيرا عن حيوية المجتمع المدنى. وأضاف بأن هذا التوازن العسكرى بين الشمال والجنوب قد أتاح قدراً لابأس به من حريات الصحافة والرأى والتعبير. ولاحظ أنه بانتهاء هذا التوازن بهيمنه طرف واحد تعرضت جميع الحريات للعصف والتنكيل والانكار.

على أن المحاضر رأى أن هناك ثلاثة عوامل تحد من عملية النكوص الكلى عن التحول الديمقراطى وتتمثل فى سخط المجتمع المدنى اليمنى، وافتقار الدولة لأى مشروع وطنى يلتف حوله الشعبى، اضافة إلى الضغوط الدولية

وأوضح المحاضر أن أزمة النظام السياسى فى اليمن هى أزمة هيكلية وأن أحد أسباب الحرب الأهلية يكمن فى تخلفه ورفض الالتزام بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق التى وضعت شروط مصالحة وطنية على أسس اعادة بناء الجيش على أسس وطنية وليست قبلية وتغيير هيكل الإدارة العامة واعادة تكوينه على أساس الكفاءة.

القبلية والعسكرية

وذكر المحاضر أن المؤسستين الدينية والقبلية حكمتا اليمن من قبل ثورة ١٩٦٢. وقد اضمحل دور المؤسسة الدينية بعد الثورة وحل محلها المؤسسة العسكرية. وأضاف بأن السلطة فى اليمن جاءت على شاكلة هاتين المؤسستين حيث القبلية مؤسسة الانتماءات الأولى وانتماءات القرابة، والمؤسسة العسكرية مؤسسة العنف والأوامر العليا، بينما تقوم المؤسسة الدينية السلفية على احياء شعارات الماضى. واوضح أن السلطة التقليدية قد اعاقت محاولات التحديث بتحويل مصبه إلى نهر التقليد واستثمرته كغطاء يحجب تغلغل الموروثات القبلية والدينية وهيمنة العسكريين.

وأعرب د. المتوكل عن اعتقاده بأن أحزاب المعارضة قد ساهمت فى تعميق الأزمة ولعبت دورا فى افساد المجتمع اليمنى، مشيرا إلى أن دورها اقتصر على محاولة تحقيق أهدافها السياسية، وأنها لم تحمل باخلاص قيم تطوير وتحديث النظام السياسى والأجتماعى بل كانت مستعدة للتخلى عن هذه القيم اذا كان ذلك يعيدها على الوصول للسلطة.

ولاحظ المتوكل أن اليمن يشهد تطورات فى نظامه السياسى تبعث على القلق، مشيرا فى هذا الصدد إلى أن تغلغل حزب الإصلاح الدينى فى المؤسسات التحتية كالإدارة المحلية والتعليم والأوقاف والإعلام والجيش من شأنه أن يمهد لاستقطاب جديد جاد بين الحزبين الحاكمين.

سيناريوهات المستقبل

وحول مشاهد المستقبل اليمنى رأى د. المتوكل أن هناك مشهدين محتملين:

الأول: وهو استمرار تردى الأوضاع الأقتصادية وتردى العلاقات بين حزبين المؤتمر والإصلاح بسبب المخاوف التى يثيرها توغل الأخير فى هياكل ومؤسسات الدولة. وأشار فى هذا الشأن إلى أنه اذ لم يتم ضبط التناقض بين الحزبين فان الصراع قد يتطور إلى حد الحرب الأهلية، وإلى تفكك اليمن على النمط الصومالى.

الثانى: أن تصل السلطة لاقتناع مفاده حتمية حل أزمة النظام السياسى عن طريق اعادة بناء الدولة بهياكلها ومؤسساتها، وفى اطار هذا المشهد سيستمر تردى الأوضاع الأقتصادية وأن كان المحاضر يرى أن الشعب اليمنى سيتحمل ذلك بالنظر للأهمية القصوى لهدف إعادة بناء الدولة.

الثالث: هو أن تتاح الفرصة لهيمنة حزب الاصلاح على الأمور لفترة، لكنها لن تطول لأن نمط الحكم المتوقع من حزب الإصلاح – كما يراه د. المتوكل – سيكون حافلا باستغلال نفسى القيم والموروثات الدينية والتعدى على مبدأ التعددية السياسية وهو الأمر الذى يعرض حقوق الانسان لانتهاكات جادة على النمط السودانى وهو ما لن يقبله الشعب اليمنى على أى نحو.

وأكد د. المتوكل فى ختام محاضرته أن الوحدة اليمنية قد تتحقق بعمل عسكرى لن تستمر إلا من خلال النمو الأقتصادى واحترام الديمقراطية وأشاعة قيم حقوق الانسان وتحديث بناء الدولة، وأن الأمل فى أن تتوصل السلطة لقناعة مفادها، أنه ليس هناك حل لأزمة النظام السياسى، إلا بإعادة بناء هياكل الدولة على أسس تعددية.

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الانسان (CIHRS) تنفيذ: CTC ت: ٢٧٥٠٢١-٢٧٥٠٢٨-٢٧٥٠٢٩ اخراج فنى/ عبدالحميد عبدالله